

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي ومالي

الموضوع

رقمنة السجل التجاري وأثره على مناخ الاستثمار في الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

إشراف الأستاذ:

د. مناد أمحمد

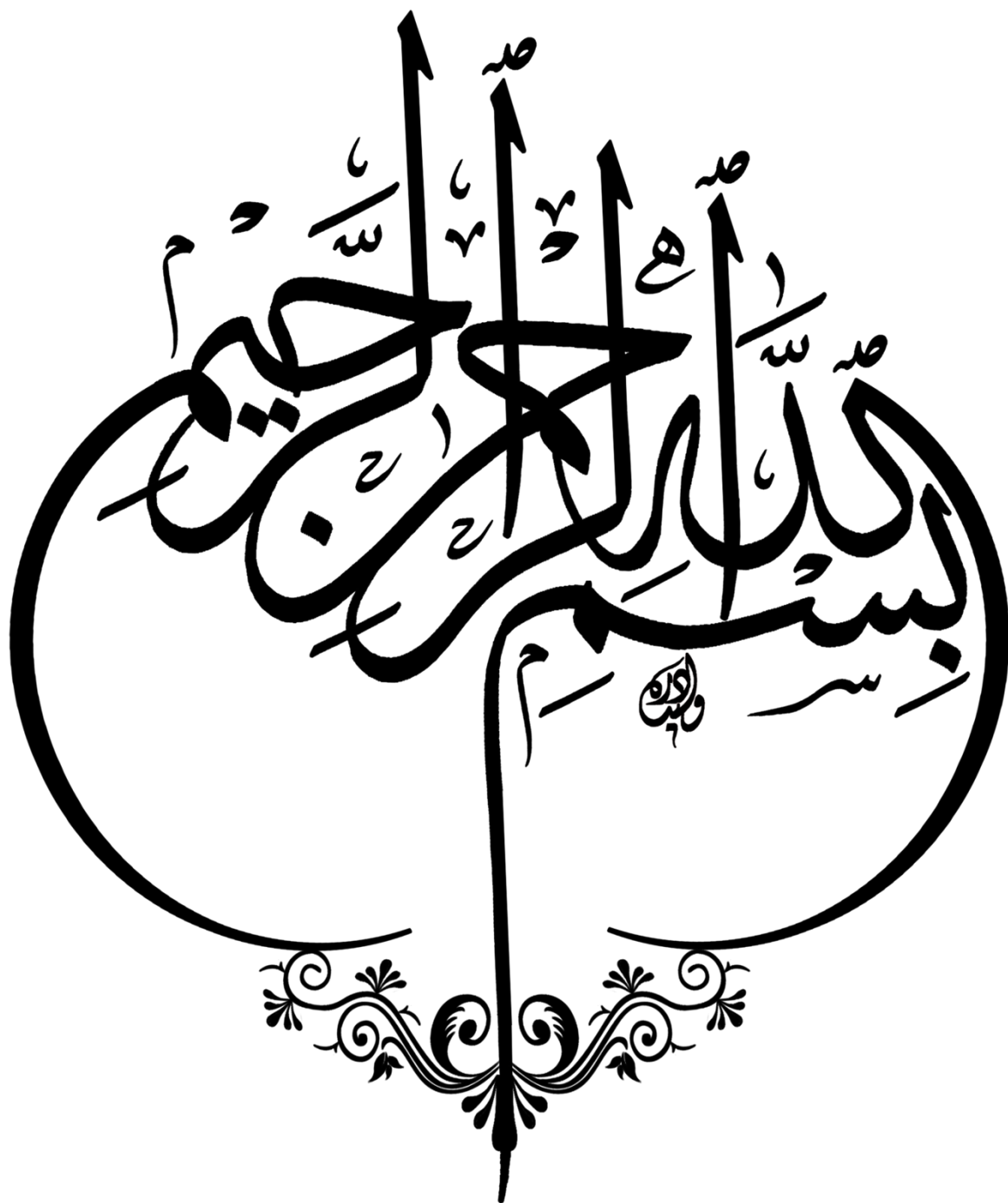
إعداد الطالب:

العراي سمير

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): د. لخضاري نجاة	رئيسا
الأستاذ : د. مناد أمحمد	مشرفا
الأستاذ (ة): د. واسطي أسماء	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026



شكرو عرفان

عندما يكون العمل رائعا والعطاء مميزا وحين يكون الشكرو واجبا والثناء لازما، لا يسعني الا أن أتقدم بالشكل للأستاذ " مناد أمحمد " على اشرافه لهذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته، كما أتقدم بالشكر للأساتذة يحياوي لخضر، مسكيني أنس، حرطاني عبد المجيد، سي محمد، و جرموني، وكل أساتذة وعمال جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب؛ كما أتقدم بالشكر الخاص الى مسؤول مكتبة العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير بلعبدلي أمين.

اهداء

إلى روح أبي رحمة الله عليه إلى الوالدة أطال الله في عمرها وادام عليها لباس الصحة والعافية إلى

الزوجة الكريمة والأولاد إلياس، ياسين والكتكوت الصغير مصطفى وكل عمال المركز الوطني

للسجل التجاري و اخص بالذكر الأخ حبيش

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال تحليل التحول من النظام التقليدي الورقي إلى النظام الرقمي، وبيان دوره في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات الإدارية. تناولت الدراسة الجانب النظري للسجل التجاري الإلكتروني والاستثمار، ثم الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية على مستوى ولاية عين تموشنت، باستعمال تحليل إحصائي لبيانات استبيان موجه للتجار والمستثمرين، بواسطة برنامج Spss. أظهرت النتائج أن رقمنة السجل التجاري، ساهمت بشكل واضح في تقليص الآجال الزمنية للإجراءات، وخفضت التكاليف الإدارية، وساهمت في الحد من البيروقراطية، وعززت الشفافية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. كما بينت الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار، حيث ساهمت في تحسين مناخ الأعمال، وشجعت على إنشاء وتوسيع المشاريع الاستثمارية. وعليه خلصت الدراسة؛ إلى أن الرقمنة أصبحت أداة أساسية لدعم الاستثمار في الجزائر، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، والتكوين، والاستعمال الأمثل للمنصات الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: السجل التجاري؛ الرقمنة؛ الاستثمار؛ برنامج SPSS؛ ولاية عين تموشنت.

Abstract

This study aims to examine the impact of the digitization of the commercial register on the investment climate in Algeria by analyzing the transition from a traditional paper-based system to a digital system and its role in improving the business environment and facilitating administrative procedures. The study covers the theoretical framework of the electronic commercial register and investment, followed by an empirical analysis based on a field study conducted in the Wilaya of Aïn Témouchent, as well as a statistical analysis of survey data collected from traders and investors. Using the SPSS software, The findings show that the digitization of the commercial register has significantly contributed to reducing processing time, lowering administrative costs, reducing bureaucracy, and enhancing transparency among economic actors. The study also confirms a statistically significant positive impact of digitization on investment, as it improves the business climate and encourages the creation and expansion of investment projects. Therefore, the study concludes that digitization has become a key tool for supporting investment in Algeria,

Keywords: Commercial Register; Digitization; Investment; SPSS; Wilaya of Aïn Témouchent.

فهرس المحتويات

ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.....الفهرس

ط قائمة الجداول

ك قائمة الأشكال

م قائمة الملاحق

س مقدمة عامة

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للسجل التجاري والاستثمار في الجزائر

المبحث الاول: مفهوم السجل التجاري 3

المطلب الاول: التطور التاريخي للسجل التجاري 3

المطلب الثاني: تعريف السجل التجاري 3

المطلب الثالث: وظائف السجل التجاري 5

المبحث الثاني: السجل التجاري الجزائري 7

المطلب الاول: المركز الوطني للسجل التجاري 7

المطلب الثاني: القيد في السجل التجاري الجزائري 9

المطلب الثالث: شروط القيد في السجل التجاري 10

المبحث الثالث: السجل التجاري الإلكتروني 11

المطلب الاول: تعريف السجل التجاري الإلكتروني 11

المطلب الثاني: البوابة الإلكترونية للسجل التجاري (سجل كوم) 12

المبحث الرابع: ماهية الاستثمار 14

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار وأنواعه 14

المطلب الثاني: أهمية الإستثمار 16

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، والشباك الوحيد اللامركزي للاستثمار 18

خاتمة الفصل: 21

الفصل الثاني:

تقيم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت - دراسة ميدانية -

المبحث الأول: الدراسة الميدانية بالمركز الوطني للسجل التجاري لولاية عين تموشنت (توزيع استبيان) 24

المطلب الاول: عينة ومجتمع الدراسة 24

المطلب الثاني: دراسة وتحليل الإستبيان 26

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان 31

المبحث الثاني: تحليل بيانات التسجيل في المركز الوطني للسجل التجاري بولاية عين تموشنت 36

المطلب الأول: الإطار المنهجي والزمني للدراسة 36

37	المطلب الثاني: تحليل بيانات مرحلة ما قبل الرقمنة (2000-2014).....
38	المطلب الثالث: تحليل بيانات مرحلة ما بعد الرقمنة (2014-2025).....
44	خاتمة الفصل:
45	الخاتمة العامة.....
48	قائمة المصادر و المراجع.....
50	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

- جدول رقم (01): توزيع درجات الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي 25
- جدول رقم (02): نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ 25
- جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس 26
- جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية 27
- جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية 28
- جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي 29
- جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة 30
- جدول رقم (08): تفسير المتوسطات الحسابية لمقياس ليكرت 31
- جدول رقم (09): نتائج تحليل المحور الأول الخاص برقمنة السجل التجاري 32
- جدول رقم (10): نتائج تحليل المحور الثاني الخاص بمناخ الاستثمار 33
- جدول رقم (11): نتائج اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً 35
- جدول رقم (12): توزيع التسجيلات حسب طبيعة التسجيل من سنة 2000 إلى 2014 37
- جدول رقم (13): توزيع التسجيلات حسب طبيعة التسجيل من سنة 2014 إلى 2025 38
- جدول رقم (14): تحليل تطور مؤشرات التسجيل والتعديل والتشطيب والإيداع قبل تطبيق الرقمنة وبعدها 39

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال :

- الشكل رقم (01): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب الجنس 26
- الشكل رقم (02): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب الفئة العمرية 27
- الشكل رقم (03): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب الصفة المهنية 28
- الشكل رقم (04): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي 29
- الشكل رقم (05): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي 30
- الشكل رقم (06): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية 39
- شكل رقم (07): الانحدار الخطي لأثر رقممة الخدمات على نمو وتأسيس الشركات لولاية عين تموشنت 42

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

51 الملحق (01): الاستبيان

مقدمة عامة

المقدمة:

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في العقود الأخيرة تحولا جذريا، أسفر عن بروز مفهوم الرقمنة؛ باعتبارها أحد أهم الآليات الحديثة لتطوير الإدارة العمومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، والمتعاملين الاقتصاديين. وقد أصبحت الرقمنة توجهها استراتيجيا تتبناه الدول؛ من أجل عصنة هياكلها الإدارية، وتبسيط الإجراءات، وتقليص البيروقراطية، وتحقيق الشفافية والفعالية في تسيير المرافق العامة، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والتحول العالمية الحديثة.

وفي هذا السياق، اتجهت الجزائر إلى تبني سياسة التحول الرقمي، لمختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية، سعيا منها إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار، باعتبار أن الاستثمار يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وخلق الثروة ومناصب الشغل. ومن بين أهم المجالات التي شملتها عملية الرقمنة نجد السجل التجاري؛ الذي يعد الأداة القانونية، والتنظيمية الأساسية لممارسة النشاط التجاري، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية.

ويكتسي السجل التجاري أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، كونه وسيلة للإشهار القانوني، وتنظيم النشاط التجاري. بالإضافة إلى دوره في توفير المعلومات الاقتصادية، والإحصائية المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين. ومع تطور التكنولوجيا، انتقل السجل التجاري في الجزائر، من النظام الورقي التقليدي، إلى النظام الإلكتروني، من خلال اعتماد منصات رقمية، وخدمات إلكترونية تهدف إلى تسهيل عمليات التسجيل والتعديل والشطب، وتقليص آجال معالجة الملفات، وتحسين التنسيق بين مختلف الإدارات، والهيئات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي. وقد جاء هذا التحول الرقمي استجابة للتحديات التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية، من تعقيد الإجراءات، طول مدة استخراج الوثائق، كثرة التنقلات، وضعف التنسيق الإداري، وهي عوامل كانت تؤثر سلبا على جاذبية مناخ الاستثمار، وتعيق المبادرات الاقتصادية. لذلك أصبحت رقمنة السجل التجاري إحدى الآليات الحديثة التي تراهن عليها الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال، تعزيز الشفافية، محاربة البيروقراطية، وتسهيل ولوج المستثمرين إلى السوق الوطنية.

مقدمة عامة

وتكمن أهمية دراسة موضوع، أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار في الجزائر؛ في ارتباطه المباشر بالإصلاحات الاقتصادية، والإدارية التي تشهدها الجزائر في ظل التحول الرقمي، إضافة إلى أهمية الاستثمار كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أن دراسة هذا الموضوع تسمح بإبراز مدى مساهمة الرقمنة في تحسين الخدمات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، وقياس أثرها على تسهيل إنشاء المؤسسات، وتنشيط الحركة الاقتصادية. وانطلاقاً مما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

أ. إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تساهم رقمنة السجل التجاري في الرفع من حجم الاستثمارات في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

☞ ما هو واقع الرقمنة في مصالح السجل التجاري الجزائري؟

☞ هل تساهم الرقمنة في تقليص الآجال الزمنية لتأسيس المشاريع الاستثمارية؟

☞ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وزيادة عدد السجلات التجارية المصدرة؟

ب. فرضيات الدراسة:

☞ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار في الجزائر.

☞ يوجد علاقة ذات أثر بين سهولة الخدمات الرقمية و سرعة تدفق الاستثمارات.

ج. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها؛ في كون موضوع رقمنة السجل التجاري مساهمًا للتحويلات الرقمية التي تشهدها الإدارة العمومية، حيث أصبحت الرقمنة أداة أساسية لتحسين جودة الخدمات، وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما تنبع أهمية الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار؛ في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة. كما أن هذه الدراسة، تسلط الضوء على العلاقة بين رقمنة السجل التجاري، وتطوير الاستثمار، من خلال تحليل مدى مساهمة التحول الرقمي في تقليص البيروقراطية، وتسريع إجراءات إنشاء المؤسسات، وتعزيز الشفافية، مما ينعكس إيجاباً على مناخ الأعمال.

د. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى تقييم أثر رقمنة السجل التجاري في الجزائر على تطوير الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال في ظل التحول الرقمي للإدارة العمومية. كما تمثل هذه الدراسة إضافة علمية يمكن أن تفيد الباحثين وصناع القرار في تقييم فعالية الإصلاحات الرقمية، واقتراح آليات لتعزيز دور الرقمنة في دعم الاستثمار، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

هـ. مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع الدراسة، إلى جملة من المبررات العلمية والعملية، حيث يشكل التحول الرقمي أحد أهم التوجهات الحديثة في إصلاح الإدارة العمومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين. كما يستند اختيار هذا الموضوع إلى اعتبارات مهنية، نظرا لخبرتي الميدانية بالمركز الوطني للسجل التجاري منذ سنة 2009، مما أتاح لي الاطلاع المباشر على مراحل تطور الخدمات، والانتقال التدريجي من المعاملات التقليدية، إلى النظام الرقمي، ومعايشة مختلف التحديات والآثار الناتجة عن هذا التحول. إضافة إلى ذلك، فإن دراسة أثر الرقمنة على الاستثمار، تمثل موضوعا راهنا يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية الحديثة، ويساهم في تقييم مدى فعالية التحول الرقمي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

و. منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره الأنسب لدراسة العلاقة بين رقمنة السجل التجاري (كمتغير مستقل) وتطوير الاستثمار (كمتغير تابع)، حيث يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل أبعادها واختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

كما تم الاعتماد على المنهج الكمي في الجانب الميداني، من خلال تصميم استبيان موجه إلى عينة من المستثمرين، أو المتعاملين مع السجل التجاري، بهدف جمع البيانات، وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS 27 لاختبار الفرضيات، وقياس درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

ز. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والتحقق من صحة الفرضيات. تم تقسيم المذكرة الى فصلين؛ تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للسجل التجاري ومراحل تطوره وصولا الى رقمته؛ الى جانب استعراض واقع الاستثمار وأهم المحطات التي مر بها في الجزائر. ثم تحليل العلاقة بينهما من الناحية النظرية والقانونية. أما الفصل الثاني فقد افرد للجانب التحليلي والتطبيقي عبر رصد أثر رقمنة السجل التجاري على الاستثمار، بالتطبيق على ولاية عين تموشنت كدراسة حالة؛ حيث تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى شقين متكاملين؛ شق ميداني يعتمد على أداة الاستبيان الموجه لعينة من المتعاملين الاقتصاديين ومعالجتها احصائيا بواسطة برنامج (SPSS)، وشق كمي قياسي يعتمد على لغة البرمجة (Python) لمعالجة وتحليل قاعدة البيانات الرسمية الشاملة لقيود السجل التجاري للفترة الممتدة من 2000 إلى 2025.

ح. الدراسات السابقة:

1-دراسة بلفار عزيزة وخبابة أميرة (2020):

بعنوان :النظام القانوني لرقمنة السجل التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعرييج. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لرقمنة السجل التجاري في الجزائر، مع إبراز مدى مساهمة التحول الرقمي في تحديث الإدارة التجارية وتحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني. توصلت الدراسة إلى أن رقمنة السجل التجاري ساهمت في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص مدة استخراج الوثائق التجارية وتحسين مستوى الشفافية في المعاملات الاقتصادية.

وتتقاطع هذه الدراسة مع موضوع بحثنا من حيث تناولها لرقمنة السجل التجاري، إلا أن دراستنا تتميز عنها بتركيزها على قياس أثر الرقمنة على مناخ الاستثمار من خلال دراسة ميدانية وتحليل إحصائي¹.

¹ بلفار، عزيزة، وخبابة، أميرة، النظام القانوني لرقمنة السجل التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2020.

2-دراسة زيتوني شريف وفريد شريف (2020):

بعنوان : السجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعرييج. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية السجل التجاري الإلكتروني باعتباره وسيلة حديثة لعصرنة الإدارة التجارية ومكافحة التزوير والغش في المعاملات الاقتصادية. واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة النصوص القانونية المنظمة للسجل التجاري الإلكتروني وتحليل مزاياه مقارنة بالنظام التقليدي. وتوصلت الدراسة إلى أن السجل التجاري الإلكتروني ساهم في تعزيز الرقابة الاقتصادية والحد من التهرب الضريبي وتسريع معالجة الملفات وتحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة.

وتستفيد دراستنا من هذه الدراسة في تدعيم الجانب القانوني والتقني المرتبط برقمنة السجل التجاري، غير أنها تختلف عنها في تركيزها على انعكاس الرقمنة على مناخ الاستثمار بصورة مباشرة¹.

3-دراسة أوساسي غنيمة وبوسالم عادل (2021):

بعنوان : القيد في السجل التجاري كشرط للممارسة التجارية، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية القيد في السجل التجاري باعتباره شرطا أساسيا لاكتساب صفة التاجر وممارسة النشاط التجاري بصورة قانونية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت مختلف الأحكام القانونية المتعلقة بالقيد وآثاره القانونية والاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن السجل التجاري يؤدي دورا محوريا في تحقيق الأمن القانوني والاقتصادي، وأن اعتماد الرقمنة ساهم في تسهيل إجراءات التسجيل وتحسين فعالية الإدارة التجارية².

وتتقاطع هذه الدراسة مع بحثنا في إبراز أهمية السجل التجاري في دعم الثقة التجارية وتحسين مناخ الأعمال.

4-دراسة بوحلفاية مسعود وحمدني أمينة (2022):

بعنوان : الإطار القانوني للسجل التجاري في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعرييج. هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار القانوني المنظم للسجل التجاري في الجزائر، مع إبراز وظائفه القانونية والإحصائية

¹ زيتوني، شريف، وفريد، شريف، السجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2020.

² أوساسي، غنيمة، وبوسالم، عادل، القيد في السجل التجاري كشرط للممارسة التجارية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2021.

والاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالسجل التجاري ودراسة وظائفه وآثاره القانونية. وتوصلت الدراسة إلى أن السجل التجاري يشكل أداة أساسية لتحقيق الثقة والائتمان التجاري، كما يساعد الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي وجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات التجارية.¹

وتفيد هذه الدراسة بحثنا من خلال تقديم الأساس القانوني والوظيفي للسجل التجاري الذي تنطلق منه عملية الرقمنة.

5-دراسة تيريات أسامة وبلالطة ياسر (2023):

بعنوان :السجل التجاري الإلكتروني كآلية لمكافحة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج. هدفت الدراسة إلى إبراز دور السجل التجاري الإلكتروني في مكافحة التهرب الضريبي والحد من الأنشطة الاقتصادية غير القانونية. واعتمد الباحثان على المنهج التحليلي، مع دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالرقمنة والرقابة الجبائية. وتوصلت الدراسة إلى أن رقمنة السجل التجاري ساهمت في تعزيز الشفافية الاقتصادية وربط مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالنشاط الاقتصادي، مما ساعد في تقليص التهرب الضريبي وتحسين فعالية الرقابة الاقتصادية.²

وتتقاطع هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في إبراز دور الرقمنة في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية الاقتصادية.

6-دراسة أحلام عريف (2023):

بعنوان :القيد في السجل التجاري في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق. هدفت الدراسة إلى تحليل إجراءات القيد في السجل التجاري وآثاره القانونية بالنسبة للتاجر الطبيعي والمعنوي، مع إبراز دور القيد في تحقيق الإشهار التجاري وتنظيم المعاملات الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت

¹ بوحلفاية، مسعود، وحمدي، أمينة، الإطار القانوني للسجل التجاري في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.

² تيريات، أسامة، وبلالطة، ياسر، السجل التجاري الإلكتروني كآلية لمكافحة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.

الدراسة إلى أن القيد في السجل التجاري يعد أساسا لاكتساب الصفة التجارية وضمان الشفافية في النشاط الاقتصادي، كما أشارت إلى أن التحول الرقمي ساهم في تبسيط إجراءات القيد وتحسين الخدمات الإدارية¹. وتساعد هذه الدراسة في تدعيم الجانب القانوني لبحثنا المتعلق بوظائف السجل التجاري وأهميته الاقتصادية.

7-دراسة بن يحي عبد القادر وشرقي سمية (2024):

بعنوان: الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة وهران 2. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال دراسة الإصلاحات الرقمية التي مست الإدارة العمومية ومدى مساهمتها في تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليص العراقيل البيروقراطية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع تحليل التقارير الرسمية والإحصائيات المتعلقة بالتحول الرقمي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد الإدارة الإلكترونية ساهم في تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقليص مدة معالجة الملفات وتعزيز الشفافية الإدارية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جاذبية مناخ الاستثمار.²

وتفيد هذه الدراسة ببحثنا من خلال إبراز العلاقة بين الرقمنة وتحسين البيئة الاستثمارية، غير أن دراستنا تختلف عنها في تركيزها على رقمنة السجل التجاري تحديداً.

8-دراسة مرغمي نجاة ومجماج شيماء (2025):

بعنوان: السجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص قانون الأعمال، جامعة باتنة 1. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم السجل التجاري الإلكتروني وآليات تطبيقه في التشريع الجزائري، مع التركيز على دوره في تحسين البيئة الاقتصادية وتسهيل إنشاء المؤسسات التجارية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال المقارنة بين النظام التقليدي للسجل التجاري والنظام الإلكتروني. وأظهرت نتائج الدراسة أن

¹ عريف، أحلام، القيد في السجل التجاري في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2023.

² بن يحي، عبد القادر، وشرقي، سمية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2024.

السجل التجاري الإلكتروني ساهم في تحسين فعالية الإدارة الاقتصادية من خلال تسريع عمليات التسجيل وتسهيل الحصول على المعلومات التجارية وتعزيز الشفافية.¹

وتتشابه هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في إبراز أهمية الرقمنة في تطوير الخدمات التجارية، غير أن دراستنا تنفرد بمحاولة قياس أثر هذه الرقمنة على الاستثمار باستخدام أدوات ميدانية وإحصائية.

9-دراسة بلواهري مهدي ومحمادي المهدي (2026):

بعنوان: النظام القانوني للسجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعريريج. هدفت الدراسة إلى تحليل التنظيم القانوني للسجل التجاري الإلكتروني وبيان دوره في تطوير البيئة الاقتصادية والاستثمارية في الجزائر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة برقمنة الإدارة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن السجل التجاري الإلكتروني ساهم في تسهيل المعاملات التجارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، إضافة إلى تقليص الآجال الإدارية المرتبطة بإنشاء المؤسسات الاقتصادية².

وتتقاطع هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في إبراز العلاقة بين الرقمنة والاستثمار، إلا أن دراستنا تتميز بالاعتماد على دراسة ميدانية مباشرة لقياس أثر الرقمنة على المستثمرين بولاية عين تموشنت.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن موضوع السجل التجاري الإلكتروني، ورقمنة الإدارة الاقتصادية حظي باهتمام متزايد في الدراسات القانونية والاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل توجه الدولة الجزائرية نحو تكريس الإدارة الإلكترونية وتحسين مناخ الأعمال. وقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على الجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني، مع إبراز دوره في تبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وتحسين فعالية الرقابة الاقتصادية.

كما أظهرت هذه الدراسات؛ أن التحول الرقمي ساهم في عصنة الإدارة التجارية، والتقليل من مظاهر البيروقراطية، إضافة إلى دوره في تسهيل المعاملات الاقتصادية، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعامل الاقتصادي.

¹ مرغمي، نجاة، ومجماج، شيماء، السجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2025.

² بلواهري، مهدي، ومحمادي، المهدي، النظام القانوني للسجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2026.

غير أن معظم هذه الدراسات اكتفت بالجانب النظري والتحليل القانوني، دون التوسع في دراسة الأثر المباشر لرقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار من خلال دراسة ميدانية وإحصائية.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، يلاحظ كذلك محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين رقمنة السجل التجاري والاستثمار بصورة تطبيقية، خاصة فيما يتعلق بقياس مدى تأثير الخدمات الرقمية على سرعة إنشاء المؤسسات، تخفيض التكاليف الإدارية، وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية.

وعليه، تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها الربط بين الجانب القانوني والاقتصادي والتطبيقي، من خلال دراسة أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار في الجزائر، بالاعتماد على دراسة ميدانية بولاية عين تموشنت، وتحليل إحصائي لآراء المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين باستخدام برنامج SPSS ، قصد الوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة حول مدى مساهمة الرقمنة في دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

الفصل الأول:

الاطار النظري والمفاهيمي للسجل التجاري
والاستثمار في الجزائر

تمهيد:

فرضت التحولات الاقتصادية العالمية، وتطور مفاهيم "الحكومة الإلكترونية"، على المشرع الجزائري؛ حتمية الانتقال بمرفق السجل التجاري، من نمطه الورقي الكلاسيكي المحكوم بالآليات البيروقراطية، إلى نمط رقمي مرن؛ يهدف إلى تقريب الإدارة من المستثمر، وتطهير السوق الاقتصادية. وفي المقابل، شهدت المنظومة التشريعية والتاريخية للاستثمار في الجزائر تحولات عميقة، عبر سلسلة من القوانين والإصلاحات الهيكلية، الرامية إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة وقادرة على الصمود التجاري.

وبناء على هذه الحتمية، تبلور ضرورة الغوص في التأسيس المفاهيمي، والتاريخي لنظام السجل التجاري في الجزائر، من خلال تتبع مسار تحوله التدريجي، والمراحل التنظيمية، والتشريعية المتعاقبة التي مر بها، وصولاً إلى تبني خيار الرقمنة الشاملة، كآلية إستراتيجية ومحورية لعصرنة المعاملات والمعلومات. وبالموازاة مع ذلك، يسلط هذا الإطار الضوء على ماهية الاستثمار، ومحطاته التاريخية والتشريعية في البيئة الوطنية، سعياً لتفكيك وتحليل طبيعة العلاقة التفاعلية والبيئية، التي تربط بين تبسيط العقبات الإدارية، عبر بوابة الرقمنة وبين تحفيز الحركة الاستثمارية وتوسيعها؛ مما يمنح الدراسة قاعدة معرفية، وقانونية صلبة تمكن من فهم كيفية تحول التدابير الرقمية المؤسسية، إلى رافعة حقيقية لترقية مناخ الأعمال وضمان استقراره، لتكون بمثابة "خط الأساس" الذي ستنتقل منه مخرجات الدراسة التطبيقية والميدانية اللاحقة.

المبحث الاول: مفهوم السجل التجاري

المطلب الاول: التطور التاريخي للسجل التجاري

يرجع الأصل التاريخي لنظام السجل التجاري إلى القرن الثالث عشر عندما تكونت طوائف التجار في المدن الإيطالية، فكانت طائفة التجار تقيد أسماء أعضائها في قوائم خاصة، وكانت هذه الأخيرة تستخدم لحصر التجار بصفتهم أعضاء الطائفة حتى يمكن دعوتهم لحضور الاجتماعات ومطالبتهم برسم القيد ثم تطور الأمر، أصبحت العادة تتمثل في إرساء قائمة إلى أعضاء الطائفة بأسماء التجار الذين يرغبون في إخطار التجار الآخرين ببيانات عن تجارتهم، ثم تطورت هذه العادة فأصبحت الطائفة ترسل قائمة بأسماء جميع التجار وبيانات عن تجارة كل منهم إلى أعضاء طائفة التجار¹.

أما السجل التجاري في القانون الألماني، فتتعدى وظيفته الوظيفة الاستعلامية الإحصائية والاقتصادية ليصبح السجل أداة للشهر القانوني له حجية فيما يدون فيه من بيانات عليه آثار قانونية هامة ومنه يعد السجل التجاري في هذه البلاد إلى جهة قضائية تتولى الإشراف والتأكد من صحة مايدون فيه.

ويميز نظام السجل التجاري في القانون ألمانيا بأنه الأداة الوحيدة التي تتركز فيها كافة البيانات الخاصة بعلانية كل مايتعلق بالتجارة والتجار، وإذا ما قيد بيان من البيانات الواجب قيدها بالسجل إحتجّ به في مواجهة الغير سواء علم به هذا الأخير أو لم يعلم على عكس البيان الغير مقيد، فلا يحتجّ به في مواجهة الغير ولو كان يعلم به.

وأما بالنسبة للقانون الفرنسي، فقد أنشئ السجل التجاري في فرنسا أول مرة بموجب القانون الصادر 1919، ولا يترتب على القيد بالسجل التجاري بمقتضى هذا القانون إكتساب صفة التاجر، وكان الجزاء الذي يترتب على عدم القيد ضعيفا، وقد واصل المشرع الفرنسي إصدار تشريعات تخص القيد بالسجل التجاري، وذلك بقصد ترتيب آثار قانونية على القيد به²

المطلب الثاني: تعريف السجل التجاري

تعددت التعريفات للسجل التجاري عبر مختلف التشريعات القانونية الدولية وللخروج بتعريف شامل له يجب التعريف به من الناحية الفقهية والناحية القانونية:

¹ -نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2016، ص 181.

² - ماية بن مبارك، القانون التجاري الأعمال التجارية، التاجر والمحل التجاري ألفا دوك، الجزائر سنة 2024، ص 94

1. التعريف الفقهي:

عرفه الفقه الفرنسي بأنه " سجل إلزامي ورسمي وعليه " أي أنه يتكون من ثلاثة عناصر الإلزامية، الرسمية، العلنية.

وقد عرّفه ألفرد جوفري بأنه " سجل التجارة موسوعة ذات طابع رسمي تتضمن قائمة بكل المؤسسات التجارية وتحدد طبيعتها ووضعية القائمين عليها"، كما عرّفه الأستاذ مصطفى كمال طه على أنه "سجل عام تمسكه جهة رسمية قضائية أو إدارية لتدوين ما أوجب القانون على التجار أو أجاز لهم تسجيله فيه من بيانات تتعلق بهويتهم ونوع نشاطهم الذي يزاولونه، والتنظيم الذي يجرّون أعمالهم التجارية بموجبه وكل مايطرأ على ذلك من تغيير خلال ممارستهم التجارية لحقوقهم، وضمانا لمصالح المتعاملين"¹

2. التعريف القانوني:

بصدور المرسوم 15/79 المؤرخ في 1979/01/25 المتعلق بتنظيم السجل التجاري بدأ تنظيم السجل التجاري قد أخذ المشرع الجزائري موقفا وسطا بين الوظيفة الإدارية والوظيفة الإشهارية للقيد في السجل التجاري، فقد كان ما بين عام 1962 وحتى 1979 " عبارة عن ترخيص إداري يقدم من طرف مصالح القيد بالسجل التجاري وكان الضابط في المحكمة هو المكلف بهذه الإجراءات تحت إشراف وزارة العدل " الى أن جاء قانون السجل التجاري عام 1983².

حسب المادة 05 من القانون رقم 08/04 يعرف السجل التجاري أنه " يقصد في مفهوم هذا القانون بالتسجيل في السجل التجاري، كل قيد أو تعديل أو شطب، تحدد كفاءات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري عن طريق التنظيم " وقد عرف السجل التجاري في القانون الفرنسي على أنه نظاما إداريا خلافا لما إتجه عليه القانون الألماني الذي جعل من السجل التجاري نظاما قضائيا³.

¹ - نور الدين بن حميدوش، الإطار القانوني للممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015 ص 17-18

² - المرسوم 258/83 المؤرخ في 16 أفريل 1983 المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 16

³ - القانون 08/04 المؤرخ في الثانية 1425 الموافق ل 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 52.

المطلب الثالث: وظائف السجل التجاري

يهدف السجل التجاري إلى تحقيق عدة وظائف غاية في الأهمية من الناحية العلمية، حيث يقوم بوظيفة إحصائية للدولة من خلال تعداد دقيق للأشخاص الذين يزاولون الأعمال فضلا على أن له دور كأداة للشهر القانوني في المواد التجارية وهذا من خلال تقديم معلومات دقيقة للشخص المتعامل مع التاجر للوقوف على الحقيقة المالية للتاجر.

أولا : الوظيفة الإعلامية

يرى بعض الفقهاء أنه بمقتضى السجل التجاري تخصص صفحة كل تاجر فردا كان أم شركة تدون فيها جميع البيانات الخاصة بنشاطه التجاري أو الصناعي سيما ما يخص نوع تجارته، المحل التجاري الذي يباشر فيه أعماله والفروع التابعة لهذا المحل إن وجدت، وكذا الوكلاء وحقوق الملكية الصناعية التي يملكها، كما يلتزم التاجر ببيان أهليته التجارية.

حيث يصبح من اليسير على كل مصلحة طلب الاطلاع على هذه البيانات حتى يتسنى له معرفة مركزه المالي وهذا بموجب نص المادة 26 من القانون التجاري التي تنص على أن الإشارة الخاصة بالتعديلات الطارئة على وضعية التاجر المسجل وكذا التشطيطات الواقعة في حالة توقف نشاطه التجاري أو عند وفاته، يمكن طلبها من كل شخص له مصلحة في ذلك وإذا تصدر من المعني بالأمر نفسه فإن العريضة تؤدي إلى حضور الطالب فورا أمام القاضي المكلف بمراقبة السجل التجاري والذي يثبت في المشكل.¹

ثانيا: الوظيفة الإحصائية

يعتبر السجل التجاري أداة فعّالة لجمع المعلومات الإحصائية عن المشروعات التجارية، فبواسطته يمكن معرفة عدد المشروعات التجارية، فردية كانت أو جماعية، تجارا كانوا أم شركات تجاريين، أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة مملوكة للدولة، سواء كانوا التجار طبيعيين أو معنويين مواطنين أم أجنب.

إن السجل التجاري بوصفه أداة إحصائية يمكننا جمع البيانات اللازمة لتخطيط السياسة الاقتصادية العامة لأية دولة من الدول، غير أن رسم مثل تلك السياسة الاقتصادية يتطلب صحة البيانات الواجب قيدها في السجل التجاري.

¹ - بن عفان خالد، محاضرات في القانون التجاري، ألفا دوك، الجزائر، سنة 2025 ص105

كما يفيدنا القيد في السجل التجاري في معرفة مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص، ومقدار رأس المال المستثمر من جانبها، وبالتالي رقابة تنفيذ الخطة الاقتصادية العامة.

كذلك يفيدنا السجل التجاري في معرفة حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في البلاد وأنواع النشاط الاقتصادي التي يقوم بها. كما يستطيع السجل التجاري أن يقدم معلومات عن كل تاجر أو مشروع تجاري يقصد إطمئنان الغير على سلامة العقود التي يريد إبرامها مع التاجر أو المشروع التجاري ويتم ذلك بواسطة الحصول على نسخة من السجل التجاري¹.

ثالثا: الوظيفة القانونية:

تتمثل هذه الوظيفة في منح صفة التاجر أساسا بالنسبة للشخص الطبيعي والمعنوي الممارس للعمل التجاري وعدم القيد بالسجل التجاري يؤدي إلى عدم إمكانية الإحتجاج في مواجهة الغير سواء بالنظر لصفة التاجر أو بالنسبة للبيانات غير المقيدة ولكن يجوز للغير إذا كانت له مصلحة أن يتمسك من جانبه بالبيانات والوقائع التي لم تقيد، كما يحرم التاجر غير المقيّد بالسجل من الإستفادة من الحقوق المقررة للتاجر وبالتالي لا يستطيع طلب إخضاعه لنظام التسوية القضائية ويجبر على الخضوع لنظام تصفية الأموال².

وفي المقابل يسمح القيد من إنشاء الشخصية المعنوية للشركات إذ يترتب على واقفة القيد ميلاد الشركات واكتساب شخصيتها المعنوية وتمتعها بالأهلية القانونية، كما لا يحتج في مواجهة الغير بالتعديلات التي تطرأ على نظام الشركة الا بعد القيد بالسجل.

رابعا: الوظيفة الاقتصادية

ففي المجال الاقتصادي، يعد وسيلة للتحقيق المستمر في الأنشطة التجارية داخل البلاد، لذا تتمثل أهداف المركز الوطني للسجل التجاري في سير وضبط باستمرار قائمة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري. كما أن القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وإنجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر 71 وفي

¹ - حلو أبو حلو " السجل التجاري في القانون التجاري الجزائري " مجلة إدارة، المجلد 1، العدد 2، 1991.

² - كلمة السيد وزير التجارة في اشغال اليوم الدراسي المخصص لعرض برنامج عصرنة النظام المعلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري واعطاء الاطلاق الرسمي للمرحلة النموذجية لمشروع السجل التجاري الالكتروني على مستوى ولاية الجزائر، يوم 16 مارس 2014 ، على الخط المباشر <https://nhar.tv/3koxD> أطلع يوم 2026/05/04 على الساعة 10:45 .

المقابل يسمح القيد من انشاء الشخصية المعنوية للشركات اذ يترتب على واقفة القيد ميلاد الشركات واكتساب شخصيتها المعنوية وتمتعها بالأهلية القانونية، كما لا يحتج في مواجهة الغير بالتعديلات التي تطرأ على نظام الشركة الا بعد القيد بالسجل.

المبحث الثاني: السجل التجاري الجزائري

المطلب الاول: المركز الوطني للسجل التجاري

لقد أصبح المركز الوطني للسجل التجاري بمقتضى أحكام القانون رقم 91-14 المكمل للقانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 أوت 1990، مؤسسة عمومية مستقلة، تحت حماية وزير العدل بعدما كانت قبل سنة 1990 تحت وصاية وزير التجارة لتعود مرة أخرى في سنة 1997 إلى وصاية وزير التجارة، وضعية تهدف إلى إعطاء الإمكانات اللازمة و الضرورية للتحكم والقيام بالمهام المنوطة به.

وهذه وجهة نظر، وموقف أقره المشرع بتخصيص نص تشريعي لهذا المركز؛ الذي لم يصل إلى هذا المستوى من التطور إلا بعد المرور على مراحل متعددة متكاملة، يمكن حصرها على النحو التالي:

1-المركز الوطني للسجل التجاري في عقده الأول من 1963 إلى 1973: لقد أنشئ المركز سنة 1963 تحت تسمية الديوان الوطني للملكية الصناعية، حيث كان دوره قائما بالدرجة الأولى على الوظيفة الإحصائية حيث يقتصر على المهام التالية:

-إستلام و توثيق نسخ من إستمارات السجل التجاري المسلمة آنذاك من قبل مكاتب ضبط المحاكم.

-تجميع المعلومات المجودة على هذه الإستمارات¹.

-إعطاء نسخ طبق الأصل للراغبين المعنيين بالأمر.

2-المركز الوطني للسجل التجاري المسؤول الوحيد عن الوثيقة منذ سنة 1979: نتيجة صدور المرسومين رقم 79-15 و 79-16 تحول دور المركز من دور إحصائي إلى دور ديناميكي حتى يستجيب للمتطلبات و المهام المخولة له، فإنه أسندت إليه الإختصاصات التالية:

-الأخذ على عاتقه كافة مراحل عملية السجل التجاري.

¹ - زايدي خالد، النظام القانوني للسجل التجاري، دار الخلدونية، الجزائر، سنة : 2020ص27

-التكريس الميداني و بالموازاة لعملية إعادة تسجيل التجار الساملة أضطر المركز إلى إعادة النظر في سياسته العامة و تنظيمه و إجراءات تسييره بعدما كان مجال تدخله متمركزا على مستوى مقره الموجود بالجزائر العاصمة، إتسع ليسمل كافة ولايات التراب الوطني .رغم كونه آنذاك يحوز عددا ضئيلا من الموظفين و لم يحصل على مستوى الولايات إلا على مقرات مؤقتة لا تتلائم مع مطالبه.

3-المرحلة التطورية التالية للمركز الوطني: أملا في التخلص من السلبات ووضع حد للتجاوزات التي لوحظت إثر عملية إعادة تسجيل تجار المنطقة.¹

سنة 1979 تم إصدار المرسوم رقم 83-258 الذي كان هدفه تزويد الإدارة بالوسائل الملائمة لتأدية عمليات الرقابة وتطهير القطاع التجاري، فجعل من السجل التجاري أداة تدخل إقتصادي لتشخيص و مراقبة النشاطات التجارية.

مثل هذه النظرة فرضت وجودا مسبقا لمتدخلين أجنب على المركز في عملية تسجيل السجل التجاري و هو ما جعل المركز الموضوع إنتقادات موجهة إليه بسبب نقائص أ و عراقيل وجدت في ميدان المتعاملين الإقتصاديين لم يكن طرفا فيها، و لم يكن له نفوذ عليها.

4-المركز الوطني و محاربة البيروقراطية: تجاوبا و تظلمات المتعاملين الإقتصاديين في سبيل محاربة العوامل السلبية للبيروقراطية ورغبة في ترقية روح المبادرة و دفع عجلة النشاط الإقتصادي، جاء المرسوم رقم 88-229 مستبعدا و ملغيا كل المتدخلين الإداريين في عملية السجل التجاري، جاءلا من المركز الوطني للسجل التجاري المسرف و المسؤول الوحيد على الإجراءات المتعلقة بالسجل.

هذا الطرح أيدته و دعمه النظام القانوني الحالي للسجل التجاري المنبثق من قانون رقم 90-22 و كذا النصوص التكميلية و التطبيقية المنظمة لمهام المركز و هو نفس الطرح الذي عرفه المرسوم مؤخرا في قانون رقم 04-08.

و بذلك يمكن تعريف المركز الوطني للسجل التجاري بأنه مؤسسة إدارية مستقلة مكلفة خصوصا بتسليم السجل التجاري و تسييره و تنظيمه، و هو يتمتع بالسخوية المعنوية و الإستقلال المالي، ويؤدي مهمة مرفق عمومي و

¹ - زادي خالد، المرجع نفسه ص28.

يوجد مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة و يكون ممثلا على مستوى كل مقر ولاية بملحقة يسيرها و يديرها مأمور المركز.

ويرجع تسيير المركز الوطني للسجل التجاري إلى المدير العام الذي يعين بموجب مرسوم يتخذ من مجلس إدارة الحكومة بناء على إقتراح من وزير التجارة و يساعد المدير في أداء مهامه و تسيير المركز مأمورو المركز الوطني للسجل التجاري الذين يمارسون مهامهم بصفتهن ضباطا عموميين و مساعدين قضائيين. و بالتالي فالمركز الوطني للسجل التجاري بإختصار (م و س ت) مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم 63-248 المؤرخ في 10 جويلية 1963 تحت تسمية الديوان الوطني للملكية الصناعية (د و م ص) ليسمى فيما بعد بالمركز الوطني للسجل التجاري عند صدور المرسوم رقم 73-188 حيث إنحصرت صلاحياته في تجميع نسخ السجل التجاري المسلمة آنذاك من قبل مكاتب ضبط المحاكم¹.

المطلب الثاني: القيد في السجل التجاري الجزائري

يعتبر القيد في السجل التجاري من أهم إلتزامات التاجر، و قد ظهر في القرون الوسطى (القرن 13 ميلادي) في المدن الإيطالية حيث كانت طائفة التجار تقوم بقيد أسماء التجار في سجل خاص بهدف التنظيم الداخلي لشؤون التجار و حصر عددهم.

و للسجل التجاري عدة وظائف أهمها إعلام الغير بنشاط التاجر و مركزه القانوني و ذلك بغرض تسهيل المعاملات التجارية، إذ يعد السجل التجاري وسيلة أساسية و هامة للشهر و العلانية سواء للتجار أنفسهم أو لغيرهم، بحيث يقدم السجل التجاري خدمة لكل من يتعامل مع التاجر، يتمكن من خلالها الراغب في التعامل مع التاجر من معرفة أحواله و نشاطه التجاري و مركزه المالي قبل أن يقدم على التعامل معه، و ذلك بالرجوع للبيانات و المعلومات المتعلقة بالتاجر المقيدة في السجل التجاري خاصة بعد إعتداد السجل التجاري الإلكتروني مؤخرا حيث أصبحت له وظيفة إحصائية تسمح للدولة بمعرفة عدد المتدخلين بتجميع البيانات الإحصائية عن التاجر و تمكين الدولة من خلال بيانات السجل التجاري معرفة أوجه النشاط الإقتصادي.

و قد أوكل المشرع الجزائري مهمة مسك و تنظيم السجل التجاري لجهة إدارية تتمثل في المركز الوطني للسجل التجاري و ذلك تحت إشراف و مراقبة القضاء و بهذه الطريقة نجد أن المشرع الجزائري يقف، وقفا وسطا بين

¹ - زابدي خالد، المرجع نفسه ص 29-30-31

التصور الألماني لدور السجل التجاري كدور إثبات قانوني، و الموقف الفرنسي الذي كان يرى في السجل التجاري له دور إعلامي و إحصائي، و ذلك ما تؤكدته المادة 19 من قانون السجل التجاري بتاريخ 18 أوت 1990 المعدل و المتمم في 09 ديسمبر 1996، التي تنص على أن التسجيل في السجل التجاري عقد رسمي يثبت كامل الأهلية القانونية لممارسة التجارة و يترتب عليه الإشهار القانوني الإجباري.

إذ تكمن أهميته في تدعيم الائتمان إذ لابد من شهر المركز القانوني للتاجر و كذا العناصر التي يتكون منها نشاطه التجاري، فله حجية فيما يدون فيه من بيانات، فيجوز الإحتجاج به في مواجهة الغير و ذلك أن القيد يقدم الكثير من الخدمات للدولة و الأفراد في الكثير من المجالات من الناحية الاقتصادية و من الناحية الإحصائية و الإستعلامية، لذلك سنتناول الأشخاص الملزمون بالقيد في السجل التجاري (الفرع الاول) ثم نتطرق إلى إجراءات القيد في السجل التجاري ضمن (الفرع الثاني) ثم نعرض لدراسة أهم الجزاءات المترتبة على عدم القيد في السجل التجاري (الفرع الثالث)¹.

المطلب الثالث: شروط القيد في السجل التجاري

- يلزم بالتسجيل في السجل التجاري طبقا للمادة 19 ق ت: يلزم بالتسجيل في السجل التجاري كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري و يمارس أعماله التجارية داخل القطر الجزائري.

- كل تاجر معنوي تاجر بالشكل أو يكون موضوعه تجاريا و مقره في الجزائر و كان له مكتبا أو فرع أو أي مؤسسة كانت.

و تنص المادة 20 ق ت كل شخص طبيعيا أو معنويا كان.

- كل مقالة تجارية يكون مقرها في الخارج و تفتح في الجزائر وكالة أو فرع أو أي مؤسسة أخرى.

- كل ممثليه تجارية أجنبية تمارس نشاطا تجاريا على التراب الوطني.²

بناء على ما تقدم ذكره، لا يتحقق القيد في السجل التجاري إلا إذا توافرت شروط معينة لممارسة مهنة التجارة مهما كان هذا الشخص طبيعيا أو معنويا (أولا)، و يترتب عنه آثار نتيجة القيد في السجل التجاري سواء بالنسبة للشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي (ثانيا).

¹ - برني كريمة، القانون التجاري، ألفا دوك للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2024، ص 91-92

² - برني كريمة، المرجع نفسه ص 92-93

- أن يكون الشخص الملزم بالقيود في السجل التجاري تاجرا سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.
- أن لا يخضع لمانع من موانع ممارسة التجارة كأن يكن موظفا مثلا أو محكوم عليه في جنائية واردة في نص المادة 08 من القانون رقم 08،04 السابق ذكره.
- أن يمارس النشاط التجاري على التراب الوطني، سواء كانت هذه الممارسة بطريقة رئيسية أو عن طريق فرع أو ممثليه تجارية، و قد أكدت على هذا الإلتزام المادة 06 من القانون رقم 08/04 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية بالنسبة للمؤسسة أجنبية تمارس نشاطا تجاريا في الجزائر.
- بالنسبة للشركات التي يكون مقرها الرئيسي موجود في الخارج و لها نشاط فرعي في الجزائر يمكن لها أن تطالب بالقيود في السجل التجاري طبقا للمادة 19 ق ت و المادة 50 ق م¹.

المبحث الثالث: السجل التجاري الإلكتروني

المطلب الاول: تعريف السجل التجاري الإلكتروني

يساهم السجل التجاري في المجال التنظيمي في تطهير ممارسة المهنة التجارية لكونه يمثل الوسيلة اللازمة لمراقبة تطبيق النصوص القانونية التي تمنع بعض الأشخاص من مزاوله التجارة، أو التي تفرض لممارسة تجارة معينة للحصول على رخصة، و حرصا على متابعة السوق و ضبطه بهدف إضفاء الشفافية في عمليات المراقبة و نجاعتها، عمد المشرع إلى تحديث مستخرج السجل التجاري ليصبح سجل الكتروني .

حيث يعتبر السجل التجاري ورقة معدة من طرف الدولة و مراكز محافظات السجل، لتسجيل المعلومات الخاصة بالتاجر (طبيعيا كان أو معنويا) التي يتطلبها القانون و الأنظمة الصادرة بمقتضاها، أو يمكن القول بأنه ورقة تفرد فيها لكل تاجر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا مجموعة من البيانات الخاصة به و بنشاطه التجاري تحت رقابة و إشراف الدولة. أما بالنسبة للسجل التجاري الإلكتروني فهو شفرة بيانية تتضمن معلومات و معطيات مشفرة، و حسب المرسوم التنفيذي 112 - 18 فان السجل التجاري الإلكتروني يتضمن رمز الكتروني مطبوع بالأسود على خلفية بيضاء في يمين أعلى الوجه الأمامي للسجل التجاري، و يتم قراءة هذا الرمز الإلكتروني بواسطة جهاز مزود بنظام التقاط الصور عبر تطبيق للمركز الوطني للسجل التجاري.

¹ - برني كريمة، المرجع نفسه ص 93.

المعنيون بالتقرب لمصالح السجل التجاري من أجل استخراج السجل التجاري الإلكتروني هم المتعاملين الاقتصاديين الذين لهم سجل تجاري قبل 2014، كون المسجلين بعد هذه السنة يجوزون مباشرة على سجل تجاري الكتروني، و للقيام بتعديل السجل التجاري العادي إلى سجل تجاري الكتروني يجب توفر الوثائق التالية:

-السجل التجاري القديم.

-وصل تسديد لدى مصالح الضرائب.

-وصل تسديد حقوق التسجيل .

و تكمن أهمية السجل التجاري الإلكتروني في (التقليل من عمليات الغش، الحد من استعمال السجلات التجارية المزورة للتهرب من الفاتورة و دفع الجباية، القضاء على المنتجات غير مطابقة التي تدخل الجزائر، يساعد أعوان الرقابة في عملهم، يخفف من الوثائق المطلوبة بالنسبة للمعاملات في البنوك و كذا المعاملات التجارية البينية بين المتعاملين، الحكم في تأطير و عصنة عمليات الرقابة الاقتصادية، متابعة السوق و ضبطه بهدف إضفاء الشفافية في عمليات المراقبة و النجاعة¹.

المطلب الثاني: البوابة الإلكترونية للسجل التجاري(سجل كوم)

في سبيل القيام بهذه الوظائف على أكمل وجه وبأقل جهد ووقت، وحماية للثقة والائتمان، اقدم المشرع الجزائري على إستحداث بوابة المعلومات الخاصة بالمركز الوطني للسجل التجاري التي يطلق عليها اسم سجل كوم والتي تستخدم عن طريق الإنترنت بحيث تعتمد البوابة على لغتين (عربية -فرنسية) مخصصة لنشر المعلومات القانونية حول المؤسسات عبر الإنترنت، توجه المعلومات لكل من الهيئات والمهنيين وكذا الجمهور، تقدم الخدمات بصفة مجانية أو عن طريق الاشتراك².

¹ - زيتوني شريف، شريف فريد السجل التجاري الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة برج بوعريش، 2020/2021 ص 19.

² - بلحاج نصيرة، جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، السنة 2021 ص 174.

1. الخدمات المتوفرة على بوابة سجل كوم للجمهور:

يوفر المركز الوطني للسجل التجاري من خلال بوابته مجموعة من الخدمات عبر الإنترنت لفائدة التجار وهذا من أجل تبسيط الإجراءات وتسهيلها دون عناء التنقل الدائم لمقر المركز المحلي، وتتمثل هذه الخدمات في :

✓ الإشهارات القانونية.

✓ حجز التسميات .

✓ الإشتراك في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

✓ طلب نسخ من الوثائق (سجل تجاري، عقود....)

✓ طلب قاعدة معطيات.

كما يقرر المركز الوطني للسجل التجاري قائمة خاصة بالبحث، تتوفر على كل المعلومات التي تخص المؤسسات وهذا لضمان الشفافية والنزاهة، تضم هذه القائمة:

✓ فهرس خاص بالتجار.

✓ مدونة النشاطات الإقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري.

✓ ميزانيات المؤسسات (الحسابات الاجتماعية).

✓ النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

✓ الأسماء التجارية.

2. الخدمات الخاصة بالموثقين:

يعد التعاون بين المركز الوطني للسجل التجاري والغرفة الوطنية للموثقين إحدى التوصيات الصادرة عن فريق العمل (Doing Business) الذي تم تنصيبه خلال مارس 2013 من طرف وزارة الصناعة وذلك بهدف تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، وتجسيد هذه التوصية تم على شكل اتفاقية مبرمة بين المركز الوطني للسجل التجاري والغرفة الوطنية للموثقين بتاريخ 08/ جويلية 2013¹.

¹ - بلخاج نصيرة، المرجع نفسه ص 175.

المبحث الرابع: ماهية الاستثمار

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه

أولاً: مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي المعاصر، نظراً للدور الحيوي الذي يؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، تعتمد بشكل كبير على الاستثمار باعتباره وسيلة فعالة لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. كما يمثل الاستثمار أحد المؤشرات المهمة لقياس قوة الاقتصاد وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب تعددت تعريفات الاستثمار واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية أو القانونية:

أ- تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية بأنه عملية توظيف الموارد المالية أو العينية في نشاط اقتصادي معين بهدف تحقيق عوائد مستقبلية. ويشمل ذلك إنشاء المشاريع الاقتصادية المختلفة مثل المصانع والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى اقتناء الآلات والمعدات وتطوير البنية التحتية. ويؤدي هذا التوظيف للموارد إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي.¹

ب- الاستثمار كوسيلة لتكوين رأس المال:

يرتبط مفهوم الاستثمار في التحليل الاقتصادي بفكرة تكوين رأس المال، حيث يتمثل الاستثمار في زيادة الأصول الإنتاجية التي يمتلكها الاقتصاد، مثل المباني الصناعية، الآلات، وسائل النقل، والتجهيزات المختلفة. وتؤدي هذه الزيادة في رأس المال إلى رفع مستوى الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، مما ينعكس إيجابياً على الناتج الوطني.²

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص 20.

² - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 66.

ج- الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يساهم الاستثمار بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتحسين مستوى الدخل، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير المهارات البشرية. كما يساعد الاستثمار على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، وهو ما تسعى إليه العديد من الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.¹

ثانيا: أنواع الإستثمار

للاستثمار أوجه و أنواع يمكن من خلالها رفع الاقتصاد الفردي والمحلي والخارجي بالإنتاج الذي يؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية ومستوى الدخل والمعيشة في الدولة ومن هذه الأنواع:

1. **الإستثمار الوطني:** إن المستثمر من داخل الدولة يحتاج إلى قدرات وموارد بشرية تحتاج إلى مستوى معين من التدريب والتعليم والتقنيات العالية للوصول إلى أهداف الإستثمار الذي يطمح إليه المستثمر، كما يحتاج المستثمر المحلي إلى المعرفة التامة بقوانين الإستثمار المحلي وشروطه و المواصفات و المقاييس التي تتطلبها عملية الإستثمار في الدولة وحاجة السوق إلى المنتج المراد الإستثمار فيه ووضع الدراسة اللازمة بجدول العملية الإستثمارية.
2. **الإستثمار الأجنبي:** الإستثمار الأجنبي يعرف بأنه هو الإستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، حيث يتمثل في شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو مساهمة فيها، ونلاحظ أن التملك هنا تملك لأصول مادية ملموسة مما يعطي المؤسسة أو الدولة المستثمرة قوة وحق في المشاركة في الشركة.
3. **الإستثمار الحقيقي:** الإستثمار الحقيقي هو الإستثمار الذي يضيف قيمة إنتاجية في الناتج المحلي ويضيف إلى الدخل القومي الإجمالي من خلال الزيادة التي تضاف إلى السلع و الخدمات في الموارد المتاحة و التي يتم تشغيلها والإستفادة منها بشكل مباشر، فهو ريادة حقيقية في الإنتاجية للسلع و الخدمات التي يمكن أن نلتمسها بشكل مباشر.
4. **الإستثمار المالي:** يعتمد الإستثمار المالي على الإستثمار في الأسهم والسندات وأذونات الخزنة... الخ.

¹ - عبد الكريم قندوز، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، دار هوم، الجزائر، 2014 ص 45.

5. **الإستثمار المباشر:** وهو الإستثمار في جميع أنواع المشاريع بإستثناء المتعلقة بالمساعدات و المعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم من الدولة للمستحقين عبر تجار مستثمرين.
6. **الإستثمارات غير المباشرة:** وهي الإستثمارات التي تتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الإقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع
7. **الإستثمار الحكومي:** أي إستثمارات الدولة وهو الإستثمار الحكومي بخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، والإلتجاه السياسي القائم فيها.
8. **الإستثمار الخاص:** وهو إستثمار القطاع الخاص الذي يعمل على تطوير المشروعات الفردية أو العائلية المحصور إستثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عدداً من المستثمرين من مختلف الشرائح الإجتماعية، والذين يقومون بتوظيف مدخراهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية¹.

المطلب الثاني: أهمية الإستثمار

بالعودة إلى مفهوم الإستثمار الذي عرضنا له في الفقرة السابقة، فإننا نلاحظ أن الإستثمار ينطوي على تعظيم المنفعة أو زيادة الموارد، ذلك أن توظيف مبلغ ما في عمل معين أو إستخدام مبلغ ما في نشاط ما يعني تشغيل لليد العاملة و أن ثمة مشروعا سيتم و هذا سينتج سلعة أو خدمة تقوم بسد إحتياجات المستخدمين لهذه السلعة أو الخدمة، كما أن هذا المشروع سوف يحرك الطلب على بعض المواد التي سيتم إستخدامها في إنتاج السلعة المطلوبة أو تقديم الخدمة المعنية، وعند إنشاء المشروع، يتطلب الأمر أيضا إدخال بعض الآلات و المعدات أو التجهيزات المختلفة التي تساهم في الإنتاج و هذا يعني، بتعبير آخر، إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و الإطلاع عليها، و إعداد الأفراد للتعامل معها الشيء الذي يعني رفع مستوى إدراك هؤلاء الأفراد ووعيهم و مقدرتهم على التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة.

إن العرض السابق المبسط لما يشتمل عليه الإستثمار يبين لنا مدى أهمية الإستثمار في الحياة الإقتصادية للمجتمع . و إذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الإستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:

1. **مساهمة الإستثمار في زيادة الدخل القومي إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.**

¹ - مسلم بن سالم بن محمد العوائد، قطاع الإستثمار في سلطنة عمان و ابعاده الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد الرابع، السنة 2020 ص 590.

2. مساهمة الإستثمار في إحداث التطور التكنولوجي و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة،و تكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع .و لا يخفى على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة و تقديم الخدمة بل و المنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على إختلاف أنواعها .و كلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين و المجالات¹.
3. مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة و من ثم، محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل إنعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم، فكلنا يعلم أن العمل يمكّن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية،و أن ينفق على التعليم و الثقافة و هذه بدورها تشكل الإحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها في تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية.
4. مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة.... إلخ،و الأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة و متعددة.
- لاحظ على سبيل المثال، كيف أن إقامة جامعية في منطقة ما يرافقه إنتشار مشروعات متممة للجامعة كالمكتبات التي تؤمن الكتب و القرطاسية للطلبة، و المطاعم، و دور سكن الطلبة ووسائل نقلهم... إلخ.
5. مساهمة الإستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع و الخدمات محليا. و هذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيّدة و تمكّن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية،و الجدير بالذكر هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي.
6. مساهمة الإستثمار في الأمن الإقتصادي للمجتمع،و هذا أمر يرتبط بتأمين إحتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الإستثمارية التي تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية،تنتهي التبعية لمجتمع آخر،و تحد أيضا من خروج القطع الأجنبي، كما يساهم الإستثمار أيضا في إستخدام الموارد المحلية كالمواد الخام و الموارد الطبيعية.
7. مساهمة الإستثمار في دعم الموارد المالية للدولة و ذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها بإستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

¹ - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الإستثمار، جامعة القدس المفتوحة، مصر، سنة 2008، ص 10.

8. مساهمة الإستثمار في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة من خلال التوجّه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

9. مساهمة الإستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنا يكمن دور الإستثمار في توظيف هذه المدخرات و تقديم العوائد للمدخرين¹.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، والشباك الوحيد اللامركزي للاستثمار

أولاً: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أبريل 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الإستثمار سابقا APSI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

كما قامت الدولة بتغيير اسمها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI وفق القانون 22-18 للوكالة. لم تعرف هذه الوكالة التغيير في الاسم فقط بل عرفت تطورات في مهامها بما يتماشى وتطور متطلبات ترقية الاستثمار، وهي وكالة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، توضع تحت الوصاية للوزير المكلف بترقية الإستثمار، تتشكل مجلس إدارة الوكالة تحت رئاسة المدير العام ممثلين عن الوزارات السابقة الذكر على مستوى المجلس الوطني بالإضافة إلى ممثلين (2) عن وزير المالية إضافة إلى (4) ممثلين عن أرباب الاعمال يعينهم نظراؤهم، تتولى الوكالة مجموعة من المهام تتمثل في مايلي :

- ✓ ترقية واثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج.
- ✓ اعلام اوساط الاعمال وتحسيسهم.
- ✓ ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر

¹ - مروان شموط، المرجع نفسه، ص 11.

² - بوحفصي عبد الله، هيئات دعم التشغيل في الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في الفترة 2002-2017، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 15، السنة 2018 ص 724.

✓ تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها.

✓ مرافقة المستثمر في استكمال الاجراءات المتصلة بالاستثمار

ثانيا: الشباك الوحيد اللامركزي للاستثمار

يعتبر الشباك الوحيد اللامركزي للاستثمار؛ الممثل المحلي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث توجد في كل ولاية شباك وحيد، يدير مدير الوكالة بالإضافة الى الممثلين المحليين عن الادارات والهيئات ذات العلاقة مع الاستثمار¹ قصد تقديم التسهيلات الادارية وضمان ترقية الاستثمار، ونجد ان الشباك الوحيد اللامركزي يعمل على الترويج للاستثمارات والقيام بالتسهيلات امام المستثمر في التوجيه والتسهيلات الادارية دون عناء التنقل والانتظار ويعتبر هذا الاجراء محفزا نوعا ما ويحد الى مستوى معين من بيروقراطية الادارة.

اضافة الى الشبايبك الوحيدة ودورها في الترويج للاستثمارات تم انشاء المنصة الرقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة AAPI تسمح بتوفير المعلومات اللازمة ولاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري، والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار والاجراءات ذات الصلة، كما تسمح هذه المنصة بربط المستثمر مع الهيئات والادارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، وإزالة الطابع المادي عن جميع الاجراءات والقيام بهذه الاجراءات بواسطة الانترنت، تشكل المنصة الرقمية اداة للتوجيه ومرافقة الاستثمار ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها².

من خلال ماسبق نستنتج أن العلاقة بين رقمنة السجل التجاري والاستثمار لها امتداد متشابه اذ تساهم الرقمنة بشكل ايجابي في تطوير مناخ الاستثمار ويتجلى ذلك في:

1. **تقليص آجال التأسيس وخفض تكلفة الفرصة البديلة:** إن الانتقال بالسجل التجاري من النمط الورقي الكلاسيكي القائم على التعقيد والمراجع الإدارية المتعددة إلى النمط الرقمي (المنصات الإلكترونية والتسجيل عن بُعد) يساهم بشكل حاسم في تسريع وثيرة "ميلاد المؤسسة الاقتصادية". نظرياً، هذا الاختزال الزمني يقلص مما يُعرف اقتصادياً بـ "تكلفة الفرصة البديلة" للمستثمر؛ فبدلاً من استنزاف الأسابيع في أروقة الإدارة

¹ - من بينهم ممثل المركز الوطني للسجل التجاري.

² - بوعافية سمير، بولطيف بلال، مساهمة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) في دعم وترقية الاستثمار - دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي لولاية برج بوعريج، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة برج بوعريج، المجلد 06 العدد 02 سنة 2022

لتجميع الوثائق، تتيح الرقمنة إنشاء الكيانات القانونية في غضون ساعات، مما يعطي إشارة إيجابية مبكرة للمستثمرين المحليين والأجانب حول مرونة وجاهزية البيئة الاستثمارية الوطنية.

2. تعزيز الشفافية ومحاربة الاقتصاد الموازي: تتيح رقمنة السجل التجاري بناء قواعد بيانات مركزية، مرنة، ومتراصة بين مختلف القطاعات الحيوية (مصالح الضرائب، الجمارك، والسجل التجاري...)، وهو ما يُعرف بـ "الربط البيني الإداري". هذا الترابط التكنولوجي يرفع من مستويات الشفافية الإحصائية والمعلوماتية في السوق، ويساهم في كبح الممارسات البيروقراطية والتسجيلات العشوائية أو الوهمية. من منظور مناخ الاستثمار، فإن توفير بيئة عمل شفافة وعادلة تحمي المستثمر الشرعي من المنافسة غير المتكافئة للاقتصاد غير الرسمي (الموازي)، مما يدعم استدامة المشاريع ويزيد من منسوب ثقة المتعاملين الاقتصاديين في المنظومة القانونية للدولة.

3. مرونة حركية بيئة الأعمال وديناميكيته: لا تتوقف الرقمنة عند عتبة القيد التأسيسي الأول للمؤسسة، بل تمتد لمرافقتها طوال ممتد حياتها القانونية والتجارية عبر تسهيل عمليات "التعديل الإداري" (كتغيير رأس المال، تخمين الأنشطة، أو إدخال شركاء). المنصات الرقمية تمنح الشركات مرونة فائقة للتكيف السريع مع تقلبات واحتياجات السوق دون الاصطدام بعوائق إدارية قد تعطل دورة الإنتاج. هذه "المرونة الهيكلية" تعد عنصرا جاذبا في نماذج تقييم مناخ الاستثمار العالمية، كونها تعكس قدرة الإدارة الاقتصادية على مسايرة حركية الاستثمار الحديث المستند إلى السرعة الفائقة والمعلومة اللحظية.

4. توفير المؤشرات الاستشرافية لمُتخذي القرار: يعد السجل التجاري الرقمي بمثابة "المرآة العاكسة" لواقع الاقتصاد؛ فامتلاك منظومة رقمية متكاملة يسمح باستخراج بيانات إحصائية دقيقة، فورية، ومصنفة قطاعيا وجغرافيا حول طبيعة الاستثمارات النامية ونسب نمو الشركات وتوزيعها. هذا التوافر المعلوماتي يساهم في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تمكين صناع القرار من رسم سياسات استشرافية وتنموية دقيقة، وتوجيه المستثمرين نحو القطاعات الواعدة بناء على معطيات حقيقية، بعيدا عن التخمينات العشوائية.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن العلاقة بين رقمنة السجل التجاري ومناخ الاستثمار هي علاقة سببية وتكاملية؛ حيث تعمل الأدوات الرقمية كأداة هدم خلاقة للبيروقراطية الإدارية والتعقيد الإجرائي، لتعيد بناء مناخ استثماري مهيكّل، مرن، ومستدام، يتسم بالشفافية والسرعة والكفاءة، وهي المقومات الأساسية التي تبحث عنها رؤوس الأموال في بيئة الأعمال المعاصرة.

خاتمة الفصل:

تأسيسا على ما تم استعراضه في هذا الفصل، يتبين أن نظام السجل التجاري في الجزائر قد تجاوز دوره التقليدي، القائم على مجرد الإحصاء والشهر الإداري، ليتحول بفعل الإستراتيجيات الرقمية المعاصرة؛ إلى أداة سيادية ودعامة أساسية لتنظيم السوق وتطهير مناخ الأعمال. وقد أثبت التتبع التشريعي والتاريخي لبيئة الاستثمار، أن النصوص القانونية المتعاقبة؛ كانت تسعى جاهدة للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، مستهدفة تذليل العقبات البيروقراطية، وتقريب الإدارة من المستثمر عبر بوابة "الحكومة الإلكترونية". وبذلك، فإن المقاربة النظرية والقانونية تؤصل لعلاقة طردية حتمية بين كفاءة العصرية الرقمية، ومستويات الجذب الاستثماري وضمان استقراره؛ وهو الأمر الذي يشكل خط الأساس المعرفي والقاعدة الصلبة التي ستتطلق منها الدراسة التطبيقية والميدانية في الفصل الموالي، لإخضاع هذه الأطروحات النظرية للتحليل القياسي والإحصائي البرمجي.

الفصل الثاني:

تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية
عين تموشنت – دراسة ميدانية -

تمهيد:

بعد عرضنا للإطار المفاهيمي والنظري، لكل من رقمنة السجل التجاري كأداة عصرنه؛ ومناخ الاستثمار كهدف اقتصادي في الفصل السابق، نسعى من خلال هذا الفصل إلى نقل الدراسة من الحيز النظري المجرد، إلى الحيز التطبيقي والميداني المباشر. حيث نقوم باستقصاء وتقصي واقع البيئة الاستثمارية لولاية عين تموشنت، والوقوف على مدى نجاعة الخدمات الرقمية المقدمة من طرف الملحقة المحلية للمركز الوطني للسجل التجاري، وأثرها الفعلي على تنشيط الحركة الاقتصادية، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمتعاملين. ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم خطة العمل في هذا الفصل إلى دراستين متكاملتين ومتراபطين:

1. **الدراسة التطبيقية الأولى (الدراسة الاستقصائية الميدانية):** وتتمثل في الجانب الميداني الذي يستهدف استطلاع آراء وتوجهات التجار والمستثمرين أنفسهم في ولاية عين تموشنت عبر أداة الاستبيان؛ وذلك لقياس مدى رضاهم عن سرعة المعاملات، والربط البيني الإداري، ومدى مساهمة العصرية التكنولوجية في خفض تكاليف وزمن مباشرة الأنشطة التجارية.
2. **الدراسة التطبيقية الثانية (المقارنة الإحصائية الرقمية):** وترتكز على معالجة البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري لولاية عين تموشنت، بهدف إجراء مقارنة هيكلية كمية لحركية الاستثمار عبر مرحلتين زمنيةتين يفصل بينهما التحول الرقمي؛ المرحلة الأولى الورقية الكلاسيكية الممتدة من (2000 إلى 2014)، والمرحلة الثانية الرقمية الممتدة من (2014 إلى 2025). وقد تم استخدام بيئة التطوير التفاعلية (Jupyter Notebook) المعتمدة على لغة البرمجة (Python) ولإجراء أيضا الحسابات الإحصائية المتقدمة، ورسم النماذج البيانية، واختبار الانحدار الخطي بدقة متناهية.

المبحث الأول: الدراسة الميدانية بالمركز الوطني للسجل التجاري لولاية عين تموشنت (توزيع استبيان)

المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة

1. مجالات الدراسة (حدود الدراسة):

لإعطاء صبغة علمية وحصر دقيق لمجال البحث، تم تحديد مجالات الدراسة كما يلي:

✓ **المجال المكاني (المكاني):** أجريت هذه الدراسة الميدانية على مستوى المركز المحلي للسجل التجاري لولاية عين تموشنت، باعتباره الهيئة المخولة قانوناً بإدارة وتنظيم السجلات التجارية، والمخطط الأساسية التي تعكس مدى نجاح عملية الرقمنة في تقريب الإدارة من المستثمر.

✓ **المجال البشري (العينة):** استهدفت الدراسة فئة التجار والمستثمرين (من كلا الجنسين: إناث وذكور) الذين تعاملوا مع الخدمات الرقمية للسجل التجاري بوعين تموشنت وقد قمنا بتوزيع 30 إستبيان، حيث تم اختيار هذه العينة لكونها الطرف المباشر المتأثر بعملية الرقمنة والأكثر قدرة على تقييم أثرها الفعلي على واقع الاستثمار.

✓ **المجال الزمني:** تم إجراء الدراسة الميدانية وتوزيع الاستبيان وجمع البيانات خلال السداسي الأول من سنة 2026، وهي فترة تميزت بتوسع الاعتماد على الأنظمة المعلوماتية والمنصات الرقمية في وزارة التجارة وترقية الصادرات.

2. ثبات الإستبيان:

يعتمد هذا البحث على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات وآراء أفراد عينة الدراسة، حيث يُعد من أكثر المقاييس استخداماً في البحوث العلمية لسهولة ودقته في جمع البيانات وتحليلها. ويقوم هذا المقياس على منح المستجوب خمس درجات للتعبير عن مستوى موافقته على العبارات الواردة في الاستبيان، تبدأ بـ(لا أوافق بشدة) وتنتهي بـ(أوافق بشدة)، مع إعطاء قيم رقمية تتراوح من (1) إلى (5)، وذلك بهدف تحويل الإجابات إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي واستخلاص النتائج العلمية.

جدول رقم (01): توزيع درجات الاستجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي

القيمة	الإجابة
1	لا أوافق بشدة
2	لا أوافق
3	محايد
4	أوافق
5	أوافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

3. صدق الاستبيان:

للتأكد من مدى اتساق وصلاحيّة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، قمنا بإجراء اختبار الثبات باستخدام معامل "ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)" وتعتبر هذه الخطوة ضرورية لضمان أن الأسئلة المطروحة تقيس فعليا ما وضعت لقياسه (أثر رقمنة السجل التجاري على الاستثمار).

من خلال المعالجة الإحصائية عبر برنامج SPSS، أظهرت النتائج أن القيمة الكلية لمعامل الثبات بلغت 0.825، وهي قيمة مرتفعة وممتازة تتجاوز الحد الأدنى المقبول في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، المحدد عادة بـ 0.70. (الجدول رقم 02). تؤكد هذه النتيجة أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقراته، مما يعني أنه لو أُعيد توزيع هذا الاستبيان على عينة مماثلة وفي ظروف مشابهة، فإنه سيعطي نفس النتائج تقريبا. وبناءً على ذلك، فإن الأداة تتمتع بمصداقية علمية تتيح للباحث المضي قدماً في تحليل النتائج وتعميمها على مجتمع الدراسة في ولاية عين تموشنت.

جدول رقم (02): نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
رقمنة السجل التجاري	10	0.825
واقع الاستثمار	9	0.825

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

المطلب الثاني: دراسة وتحليل الإستبيان

1. المعلومات الشخصية:

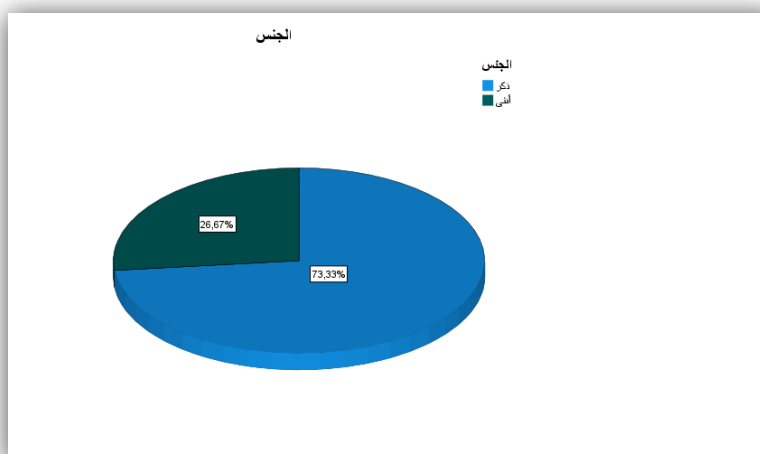
1.1 توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (Percent)
ذكر	22	73.3%
أنثى	8	26.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (01): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

يظهر الجدول أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ سيطرة واضحة لفئة الذكور بتكرار قدره 22 فرداً، وهو ما يمثل نسبة 73.3% من إجمالي العينة. في حين بلغت فئة الإناث بتكرار قدره 8 أفراد، بنسبة تقدر بـ 26.7%.

ويعزى هذا التباين في النسب إلى طبيعة النشاط التجاري والاستثماري في ولاية عين تموشنت، حيث لا يزال العنصر الرجالي هو الأكثر إقبالاً على ممارسة الأنشطة التجارية وتأسيس المؤسسات المرتبطة بالسجل التجاري، رغم الوجود المتنامي للمرأة المستثمرة في الآونة الأخيرة.

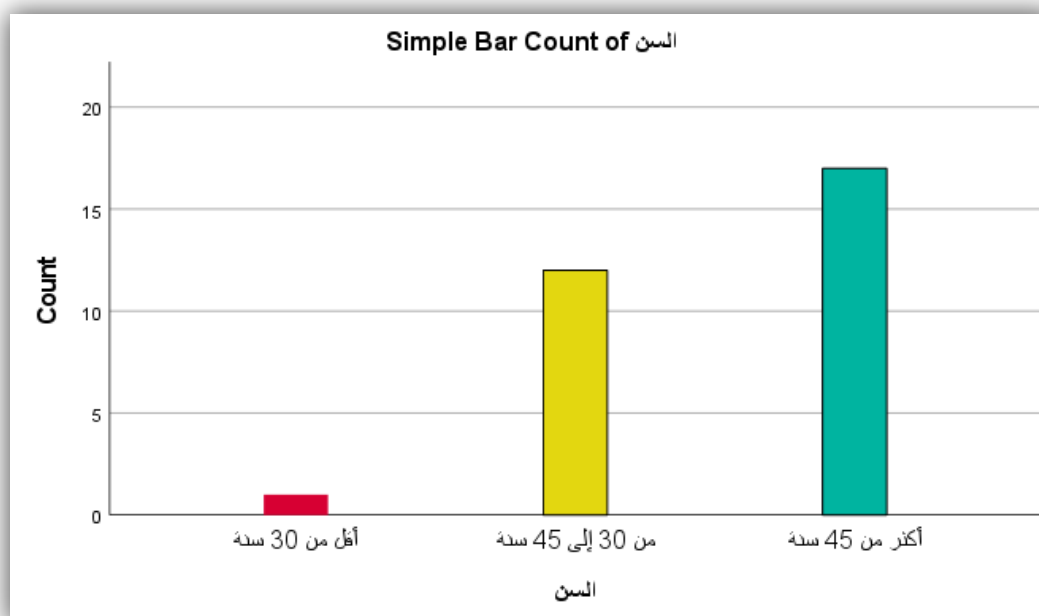
2.1 توزيع أفراد العينة حسب السن :

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

فئات السن	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (Percent)
أقل من 30 سنة	1	3.3%
من 30 إلى 45 سنة	12	40.0%
أكثر من 45 سنة	17	56.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (02): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

يستعرض الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب فئات السن، حيث تبين أن الفئة العمرية الأكبر من 45 سنة هي الأكثر تمثيلا في الدراسة بتكرار قدره 17 فردا، ونسبة بلغت 56.7% تليها الفئة العمرية من 30 إلى 45 سنة بتكرار 12 فرداً ونسبة 40.0% في حين سجلت الفئة الشابة (أقل من 30 سنة) أدنى تكرار بمقدار فرد واحد فقط ونسبة 3.3%.

نستنتج من هذه النتائج أن أغلب المتعاملين مع السجل التجاري والمستثمرين في ولاية عين تموشنت ينتمون إلى فئات عمرية ناضجة (أكثر من 30 سنة)، وهو ما يعكس امتلاك هذه الفئة للخبرة الميدانية ورؤوس الأموال

الفصل الثاني: تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت -دراسة ميدانية-

اللازمة لولوج عالم الاستثمار. كما تشير هذه النتائج إلى تحدٍ هام لعملية الرقمنة؛ حيث أن الفئات الأكبر سنا قد تحتاج إلى جهود أكبر في التحول الرقمي مقارنة بفئة الشباب، مما يستوجب توفير منصات رقمية تمتاز بسهولة الاستخدام العالية لتلائم كافة الأعمار.

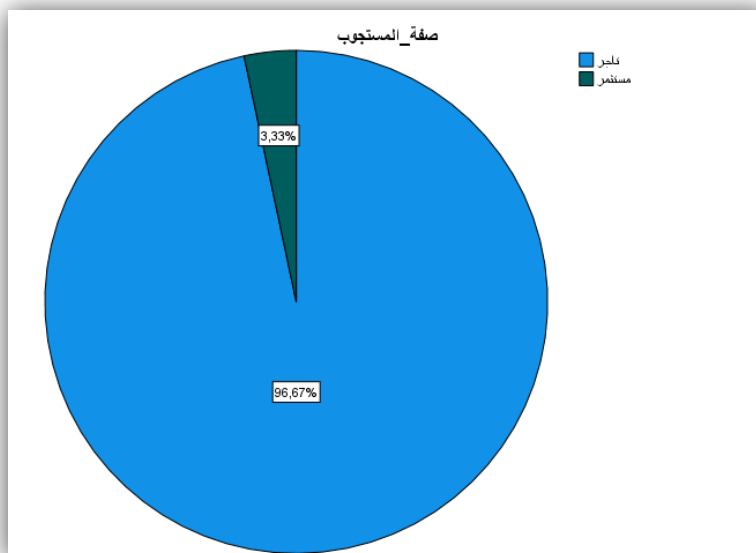
3.1 توزيع أفراد العينة حسب صفة المستجوب:

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية

صفة المستجوب	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (Percent)	النسبة المئوية الصالحة (Valid) (Percent	النسبة المئوية التراكمية (Cumulative) (Percent
تاجر	29	%96.7	%96.7	%96.7
مستثمر	1	%3.3	%3.3	%100.0
المجموع الكلي	30	%100.0	%100.0	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (03): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب الصفة المهنية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الفصل الثاني: تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت -دراسة ميدانية-

يُلاحظ من خلال الرسم البياني أن عينة الدراسة تتشكل في غالبيتها الساحقة من التجار بنسبة تقترب من المائة بالمائة (96.7%) ، وهذا يعطي مصداقية أكبر للنتائج كونها مستقاة من الفئة الممارسة للنشاط التجاري بشكل يومي، والذين هم على تماس مباشر مع إجراءات السجل التجاري الرقمي.

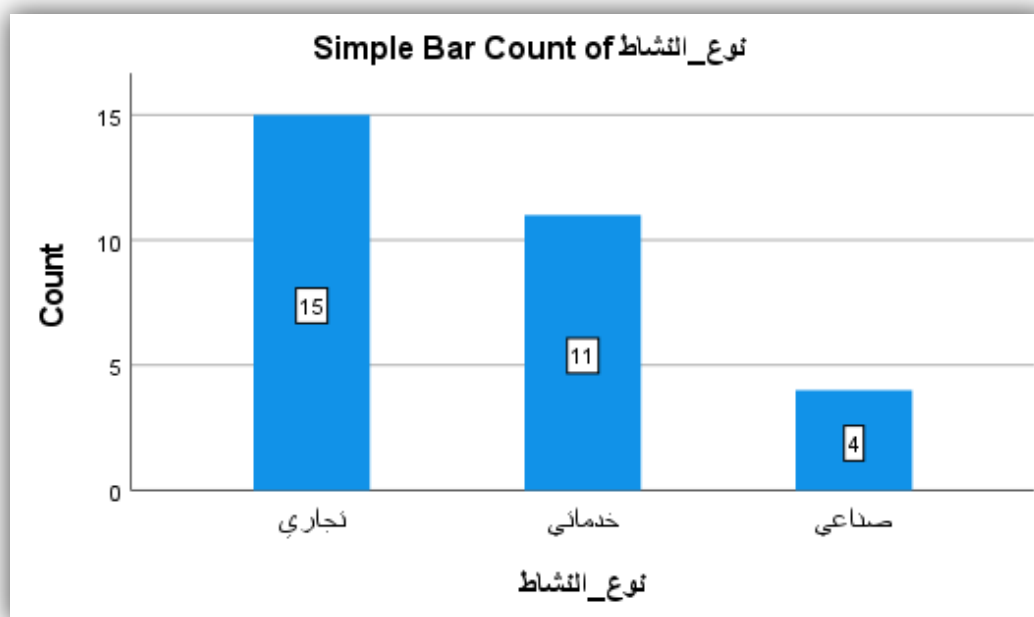
4.1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط:

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي

نوع النشاط	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (Percent)	النسبة التراكمية (% Cumulative)
تجاري	15	%50.0	%50.0
خدمي	11	%36.7	%86.7
صناعي	4	%13.3	%100.0
المجموع	30	%100.0	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (04): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج spss

الفصل الثاني: تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت -دراسة ميدانية-

يُبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع النشاط، حيث تصدّر النشاط التجاري المرتبة الأولى بتكرار قدره 15 فرداً ونسبة بلغت 50% من إجمالي العينة. يليه في المرتبة الثانية النشاط الخدماتي بتكرار 11 فرداً ونسبة 36.7%، بينما جاء النشاط الصناعي في المرتبة الأخيرة بتكرار 4 أفراد ونسبة تقدر بـ 13.3%.

ويستنتج الباحث من هذه النتائج أن نصف العينة المدروسة تنشط في القطاع التجاري الصرف، وهو القطاع الأكثر احتكاكاً بإجراءات السجل التجاري الرقمي في ولاية عين تموشنت. كما أن التنوع بين الأنشطة (تجاري، خدماتي، صناعي) يعطي طابعاً شمولياً للنتائج، حيث يؤكد أن أثر الرقمنة يمتد ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة لمناخ الاستثمار المحلي، وإن كانت الغلبة للجانب التجاري والخدمي.

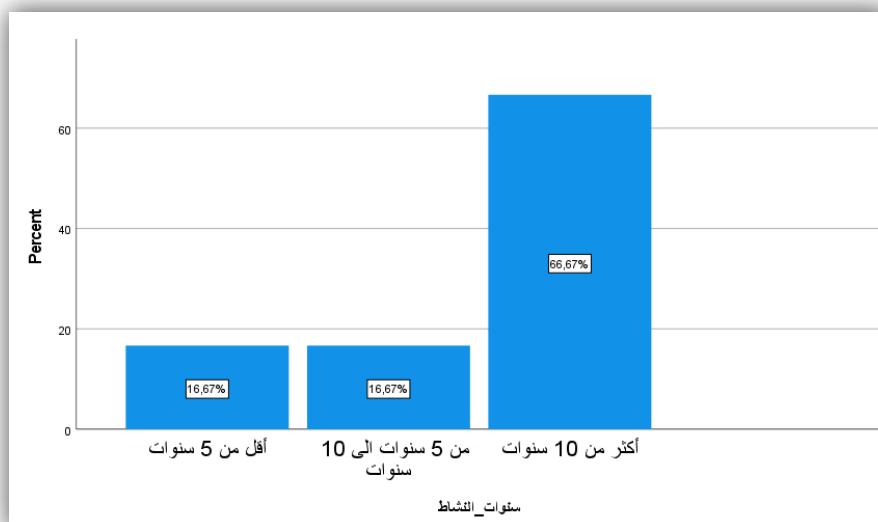
5.1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات النشاط (الخبرة):

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات النشاط	التكرار (Frequency)	النسبة المئوية (Percent)	النسبة التراكمية (%Cumulative)
أقل من 5 سنوات	5	16.7%	16.7%
من 5 إلى 10 سنوات	5	16.7%	33.3%
أكثر من 10 سنوات	20	66.7%	100.0%
المجموع	30	100.0%	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (05): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

الفصل الثاني: تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت -دراسة ميدانية-

يظهر الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب سنوات النشاط، حيث نلاحظ أن الفئة التي تملك خبرة أكثر من 10 سنوات قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 66.7% وبتكرار قدره 20 فرداً. بينما توزعت النسب المتبقية بالتساوي بين فئة الخبرة المتوسطة (من 5 إلى 10 سنوات) وفئة الخبرة الحديثة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 16.7% لكل منهما.

نستنتج من هذه النتيجة أن أغلبية المستجوبين يمتلكون خبرة ميدانية طويلة في التعامل مع السجل التجاري، مما يعني أنهم عاصروا النظام الورقي القديم والتحول الرقمي الحالي. هذا التراكم في الخبرة يعطي وزناً كبيراً للنتائج المتوصل إليها، كونها نابعة من عينة قادرة على إجراء مقارنة فعلية بين كفاءة الإجراءات التقليدية والإجراءات الرقمية المستحدثة وأثرها على استثماراتهم في ولاية عين تموشنت.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

فيما يلي جدول يوضح توزيع درجات الاستجابة وفق سلم ليكرت الخماسي، والذي يُستخدم لتفسير المتوسطات الحسابية الخاصة بإجابات أفراد العينة في الدراسات العلمية:

جدول رقم (08): تفسير المتوسطات الحسابية لمقياس ليكرت

المتوسط الحسابي	درجة الاستجابة	مستوى التقدير
من 1 إلى 1.80	معارضة بشدة	مستوى متدنٍ جداً
من 1.81 إلى 2.60	معارضة	مستوى متدنٍ
من 2.61 إلى 3.40	حياد	مستوى متوسط
من 3.41 إلى 4.20	موافقة	مستوى مرتفع
من 4.21 إلى 5	موافقة بشدة	مستوى مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

يعتمد هذا التقسيم في تحليل نتائج الاستبيانات المبنية على سلم ليكرت الخماسي، حيث يتم تفسير المتوسطات الحسابية المحصّل عليها من إجابات أفراد العينة وفق المجالات السابقة. فكلما اقترب المتوسط من القيمة (5) دلّ ذلك على ارتفاع درجة الموافقة، بينما تشير القيم القريبة من (1) إلى انخفاض مستوى الموافقة أو وجود معارضة شديدة تجاه العبارات محل الدراسة.

1. المحور الأول (رقمنة السجل التجاري):

جدول رقم (09): نتائج تحليل المحور الأول الخاص برقمنة السجل التجاري

رقم العبارة	نص العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه (الترتيب)
Q1	ساهمت الخدمات الرقمية في تسهيل استخراج السجل التجاري	4.23	0.626	موافقة بشدة
Q2	ساهمت الرقمنة في جعل عملية التسجيل أكثر وضوحاً	4.27	0.740	موافقة بشدة
Q3	ساهمت الرقمنة في تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بالسجل	4.47	0.629	موافقة بشدة
Q4	توفر المنصة الرقمية كافة الوثائق والمعلومات اللازمة	4.07	0.785	موافقة
Q5	ساهمت الرقمنة في تقليل مدة استخراج السجل التجاري	4.50	0.938	موافقة بشدة
Q6	قللت الرقمنة من التكاليف المرتبطة بالإجراءات والتنقل	4.77	0.626	الأعلى توافقاً
Q7	تتيح المنصة مرونة في دفع الرسوم عبر الدفع الإلكتروني	4.67	0.606	موافقة بشدة
Q8	عززت الرقمنة الشفافية في المعاملات	4.20	0.847	موافقة
Q9	ساهمت الرقمنة في تقليل البيروقراطية الإدارية	4.50	0.731	موافقة بشدة
Q10	حسنت الرقمنة جودة الخدمات المقدمة	4.37	0.718	موافقة بشدة
--	المتوسط العام للمحور الأول	4.40	0.72	موافقة بشدة

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن اتجاهات أفراد العينة نحو واقع رقمنة السجل التجاري جاءت بمتوسط حسابي عام بلغ 4.40، وهو يقع ضمن النطاق المرتفع جداً (موافقة بشدة).

○ العبارة الأكثر تأييداً: جاءت العبارة رقم (6) قللت الرقمنة من التكاليف المرتبطة بالإجراءات والتنقل "في المرتبة الأولى بمتوسط 4.77 وهذا يدل على أن المستثمرين والتجار في عين تموشنت لمسوا أثراً مادياً مباشراً للرقمنة في توفير المصاريف الإدارية وتكاليف التنقل.

○ الفعالية الزمنية: سجلت العبارة رقم (5) الخاصة بـ "تقليل مدة استخراج السجل" والعبارة رقم (9) الخاصة بـ "تقليل البيروقراطية" متوسطاً مرتفعاً قدره 4.50، مما يؤكد نجاح المنصة الرقمية في كسر القيود البيروقراطية التي كانت تعيق العمل سابقاً.

○ الشفافية والمعلومات: رغم أن العبارتين (4) و(8) نالتا تقدير "موافقة"، إلا أنهما سجلتا أقل المتوسطات في هذا المحور (4.07 و 4.20)، مما قد يشير إلى حاجة المنصة لتحديث دوري أكثر للوثائق أو تعزيز ثقة المستخدم في أمن المعلومات.

خلاصة المحور الأول: تؤكد هذه النتائج أن البنية التحتية والخدمات الرقمية للسجل التجاري في الجزائر (نموذج عين تموشنت) تغطي برضا عالٍ جداً من المستخدمين، مما يهيئ الأرضية ليكون لها أثر إيجابي على الاستثمار.

2. المحور الثاني (مناخ الإستثمار):

جدول رقم (10): نتائج تحليل المحور الثاني الخاص بمناخ الاستثمار

رقم العبارة	نص العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه (الترتيب)
Q11	شجعت الرقمنة على إنشاء مشاريع جديدة	3.60	1.003	موافقة
Q12	ساهمت الرقمنة في تسهيل بداية النشاط التجاري	3.93	0.785	موافقة
Q13	ساعدت الرقمنة في توسيع النشاط التجاري	3.80	0.925	موافقة
Q14	سهلت الرقمنة القيام بإجراءات التعديل والتحديث	3.60	0.932	موافقة
Q15	تعتبر الرقمنة عاملاً مهماً في اتخاذ قرار الاستثمار	3.57	0.774	موافقة
Q16	تشجع الرقمنة على الاستمرار في النشاط الاستثماري	3.50	0.861	موافقة
Q17	سهلت الرقمنة التنسيق الرقمي بين السجل والجهات (ONS/CNAS)	4.87	0.434	الأعلى توافقاً
Q18	تعزز الرقمنة من ثقة المستثمر في نزاهة المنظومة	3.70	0.915	موافقة
Q19	تساهم الشفافية الرقمية في خفض التكاليف غير المباشرة	3.57	0.858	موافقة
--	المتوسط العام للمحور الثاني	3.79	0.83	موافقة

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

يستعرض الجدول أعلاه آراء أفراد العينة حول أثر الرقمنة على الاستثمار، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني 3.79، وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا (موافقة) بشكل عام، لكنه أقل نسبياً من متوسط المحور الأول.

○ الربط الإداري الشامل: سجلت العبارة رقم (17) المتعلقة بالتنسيق بين السجل والهيئات الأخرى (ONS/CNAS) أعلى متوسط على الإطلاق في الدراسة. (4.87) وهذا يشير إلى أن أعظم أثر لمسه المستثمر هو "التكامل الرقمي" الذي أعفاه من عناء التنقل بين الإدارات المختلفة، مما يعتبر قفزة نوعية في تحسين مناخ الأعمال.

○ بداية النشاط: جاءت العبارة (12) في المرتبة الثانية بمتوسط 3.93، مما يؤكد أن الرقمنة نجحت فعلياً في "تسهيل الانطلاقة" للمشاريع الاستثمارية وتقليص زمن دخول السوق.

○ الاستمرارية واتخاذ القرار: سجلت العبارات (15، 16، 19) أقل المتوسطات في هذا المحور حول 3.50 وهذا يفسر بأن الرقمنة ورغم أهميتها، إلا أنها تظل عاملاً مساعداً، بينما يظل قرار الاستثمار وتوسيع المشاريع مرتبطاً بعوامل اقتصادية وقانونية أخرى أعمق من مجرد رقمنة وثيقة السجل التجاري.

خلاصة المحور الثاني : بناءً على النتائج الإحصائية المحصل عليها في هذا المحور، يمكن استخلاص أن لرقمنة السجل التجاري، أثراً إيجابياً وملموساً على واقع الاستثمار في ولاية عين تموشنت من وجهة نظر التجار والمستثمرين، وهو ما تأكد من خلال المتوسط الحسابي العام للمحور. (3.79)

وتتجلى أبرز نقاط هذا الأثر في النقاط التالية:

○ التكامل المؤسسي الرقمي: أجمعت العينة بقوة بمتوسط 4.87 على أن النجاح الأكبر للرقمنة يكمن في تسهيل التنسيق مع الهيئات الأخرى مثل ONS و CNAS ، مما أدى إلى القضاء على عبء التنقل الورقي بين الإدارات.

○ خفض عوائق الدخول للسوق : ساهمت الرقمنة بشكل واضح في تسهيل بدايات النشاط التجاري، مما يقلل من الفجوة الزمنية بين فكرة المشروع وتنفيذه الفعلي.

○ تعزيز الثقة والشفافية : رغم أن الأثر على "قرار الاستثمار" بحد ذاته كان بدرجة متوسطة، إلا أن الرقمنة ساهمت في بناء بيئة استثمارية أكثر نزاهة وشفافية، مما يقلل من التكاليف غير المباشرة الناتجة عن البيروقراطية. إن رقمنة السجل التجاري في الجزائر لم تعد مجرد تحديث تقني، بل أصبحت أداة تمكينية للاستثمار، تساهم بفعالية في تحسين كفاءة بيئة الأعمال المحلية وتدعم التوجه الوطني نحو التحول الرقمي الشامل.

3. اختبار الفرضيات الإحصائية

أولاً. اختبار الفرضية الرئيسية:

نص الفرضية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار في الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

- من خلال جدول ANOVA نجد أن قيمة مستوى الدلالة بلغت 0.002، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05.

الفصل الثاني: تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت -دراسة ميدانية-

- من خلال جدول Model Summary نجد أن معامل التحديد R بلغ 0.304، مما يعني أن الرقمنة تفسر 30.4% من التغير في الاستثمار.
- القرار: بناءً على ذلك، نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، مما يؤكد وجود أثر حقيقي لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار.

ثانياً. اختبار الفرضيات الفرعية:

1- اختبار أثر الرقمنة على تسهيل الإجراءات الإدارية:

- بالنظر إلى المتوسطات الحسابية العالية خاصة العبارة Q17 بمتوسط 4.87 والعبارة Q5 بمتوسط 4.50، نجد أن الرقمنة أدت فعلياً لتسهيل التنسيق الإداري وتقليل المدة الزمنية.
- الاستنتاج: الفرضية الفرعية الأولى محققة بدرجة عالية جداً.

2- اختبار أثر الرقمنة على خفض التكاليف الاستثمارية:

- بناءً على العبارة Q6 التي سجلت متوسط 4.77، فإن الرقمنة تساهم بشكل مباشر وملحوس في خفض تكاليف التنقل والإجراءات الورقية للمستثمرين.
- الاستنتاج: الفرضية الفرعية الثانية محققة بدرجة كبيرة.

ثالثاً. ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

جدول رقم (11): نتائج اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً

الفرضية	الأداة الإحصائية	قيمة Sig	النتيجة
يوجد أثر لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار	الانحدار الخطي	0.002	قبول الفرضية
تساهم الرقمنة في تقليل الزمن والبيروقراطية	المتوسط الحسابي	--	محققة
تساهم الرقمنة في خفض التكاليف المادية	المتوسط الحسابي	--	محققة

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج spss

لقد أثبتت الدراسة الميدانية في ولاية عين تموشنت أن التحول الرقمي في السجل التجاري ليس مجرد إجراء "شكلي"، بل هو محرك فاعل يساهم بنسبة 30% في تحسين واقع الاستثمار، بينما تتقاسم العوامل الاقتصادية والقانونية الأخرى النسبة المتبقية.

المبحث الثاني : تحليل بيانات التسجيل في المركز الوطني للسجل التجاري بولاية عين تموشنت

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور مؤشرات التسجيل بمختلف أنواعها، سواء تعلق الأمر بالقيود الرئيسية أو الثانوية أو التعديلات أو عمليات الشطب والإيداع، وذلك من خلال مقارنة إحصائية دقيقة بين مرحلتين زمنيتين متميزتين: مرحلة ما قبل الرقمنة (2000-2014) ومرحلة ما بعد الرقمنة (2014-2025).

المطلب الأول: الإطار المنهجي والزمني للدراسة

1. النطاق الزمني للدراسة (تحديد فترات المقارنة):

بما أن الهدف المحوري هو قياس "الأثر قبل وبعد" إدخال آليات الرقمنة، فقد تم تقسيم السلسلة الزمنية للدراسة إلى مرحلتين أساسيتين ومتميزتين:

✍ **المرحلة الأولى (مرحلة ما قبل الرقمنة 2000 - 2014):** تمتد على مدار 14 سنة كاملة، وتتميز بالاعتماد على النظام الورقي الكلاسيكي والآليات البيروقراطية التقليدية في قيد وتعديل وشطب السجلات التجارية. وتعتبر هذه الفترة بمثابة "خط الأساس" الذي سنقيس عليه التطور اللاحق.

✍ **المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد الرقمنة 2014 - 2025):** تمتد على مدار 11 سنة، وتنطلق من المحطة الفاصلة (سنة 2014) التي شهدت بداية التجسيد الفعلي لعصرنة مصالح السجل التجاري وإطلاق البوابات الإلكترونية والمنصات الرقمية (مثل منصة "سجلي" والربط البيني). وتُعنى هذه الفترة برصد حركية الاستثمار في ظل الخدمات الرقمية المعاصرة.

2. المنهج العلمي المتبع:

انسجماً مع طبيعة الدراسة القائمة على المقارنة وتحليل العلاقات السببية، تم اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** مدعوماً بأسلوب **المقارنة الإحصائية للتثليث المنهجي (Methodological Triangulation)**. يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة وتفكيك بياناتها الكمية الرسمية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري الموزعة عبر الجدولين الإحصائيين، ثم القيام بتحليل إحصائي متقدم يتقاطع ويتكامل مع النتائج الميدانية المستخلصة من أداة **الاستبيان** الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين، لضمان تفسير اقتصادي متكامل يربط بين الأرقام الرسمية الصارمة والآراء الميدانية الحقيقية.

3. الأدوات البرمجية والتقنية المستخدمة في المعالجة الحسابية:

لم تعد الأساليب التقليدية كافية لضمان دقة التحليل الإحصائي، ولذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على توظيف التكنولوجيا البرمجية الحديثة من خلال استخدام بيئة التطوير التفاعلية (Jupyter Notebook) المعتمدة على لغة البرمجة (Python)، بالإضافة إلى الاستعانة بالمكتبات الإحصائية والبيانية المتقدمة مثل (Pandas) لمعالجة الجداول وتنظيف البيانات، NumPy للحسابات الرياضية، و Matplotlib لتوليد الأشكال والأعمدة البيانية المجمعة (المزدوجة)، ناهيك عن الاستعانة بمحزم (SciPy) لإجراء تحليل الانحدار الخطي واستخراج قيم مستوى الدلالة المعنوية (Sig) ومعامل التحديد (R^2).

إن هذا الدمج البرمجي يضمن معالجة البيانات بكفاءة عالية، وتجاوز مشكلات الترميز، واستخراج منحنيات بيانية دقيقة تعكس الحجم الحقيقي لأثر الرقمنة على مناخ الاستثمار بالولاية دون أي هامش للخطأ الإنساني.

المطلب الثاني: تحليل بيانات مرحلة ما قبل الرقمنة (2000-2014)

جدول رقم (12): توزيع التسجيلات حسب طبيعة التسجيل من سنة 2000 إلى 2014

طبيعة التسجيل	عدد الأشخاص الطبيعيين (قبل)	عدد الأشخاص المعنويين (قبل)	مجموع التسجيلات (قبل)
قيود رئيسية	25589	553	26142
قيود ثانوية	2665	238	2903
إعادة قيود رئيسية	213	12	225
إعادة قيود ثانوية	24	2	26
تعديلات رئيسية	6792	481	7273
تعديلات ثانوية	483	53	536
تشطيطات رئيسية	12042	246	12288
تشطيطات ثانوية	1249	31	1280
شطب	1045	9	1054
مجموع التسجيلات	50102	1625	51727
إيداع ع م الحسابات الاجتماعية	0	9	9
إيداع ع عقود الشركات	0	554	554
إيداع ع التعديل	0	466	466
حل	0	255	255

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري عين تموشنت

المطلب الثالث: تحليل بيانات مرحلة ما بعد الرقمنة (2014-2025)

جدول رقم (13): توزيع التسجيلات حسب طبيعة التسجيل من سنة 2014 إلى 2025

طبيعة التسجيل	عدد الأشخاص الطبيعيين (بعد)	عدد الأشخاص المعنويين (بعد)	مجموع التسجيلات (بعد)
قيود رئيسية	17285	619	17904
قيود ثانوية	3991	564	4555
إعادة قيود رئيسية	0	0	0
إعادة قيود ثانوية	0	0	0
تعديلات رئيسية	13570	1116	14686
تعديلات ثانوية	1382	620	2002
تشطيات رئيسية	15920	289	16209
تشطيات ثانوية	2658	201	2859
شط	406	2	408
مجموع التسجيلات	55212	3411	58623
إيداع ع م الحسابات الاجتماعية	3991	2	3993
إيداع ع عقود الشركات	0	617	617
إيداع ع التعديل	0	918	918
حل	0	291	291

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري عين تموشنت

الفصل الثاني: تقييم أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار بولاية عين تموشنت -دراسة ميدانية-

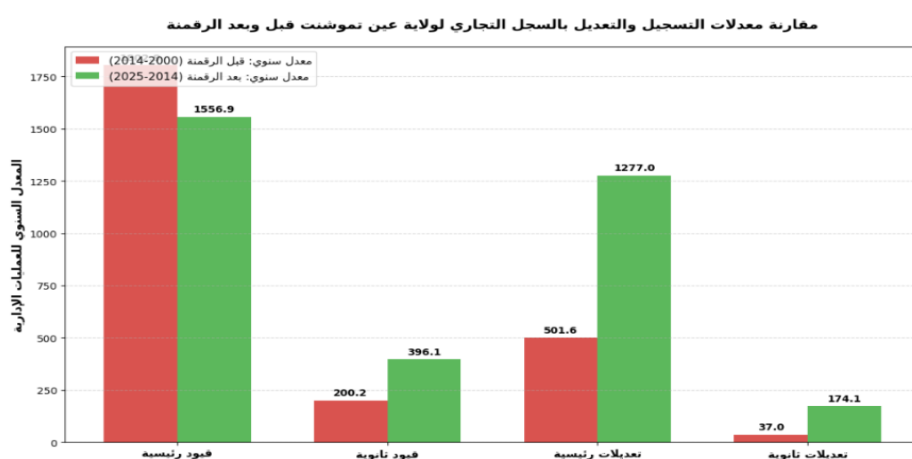
جدول رقم (14): تحليل تطور مؤشرات التسجيل والتعديل والتشطيب والإيداع قبل تطبيق الرقمنة وبعدها

طبيعة التسجيل	إجمالي قبل الرقمنة	إجمالي بعد الرقمنة	التطور المطلق	المعدل السنوي (قبل)	المعدل السنوي (بعد)	نسبة التغير في المعدل السنوي (%)
قيود رئيسية	26142	17904	-8238	1802,9	1556,87	-13,65
قيود ثانوية	2903	4555	1652	200,21	396,09	97,84
إعادة قيود رئيسية	225	0	-225	15,52	0	-100
إعادة قيود ثانوية	26	0	-26	1,79	0	-100
تعديلات رئيسية	7273	14686	7413	501,59	1277,04	154,6
تعديلات ثانوية	536	2002	1466	36,97	174,09	370,9
تشطيبات رئيسية	12288	16209	3921	847,45	1409,48	66,32
تشطيبات ثانوية	1280	2859	1579	88,28	248,61	181,62
شطب	1054	408	-646	72,69	35,48	-51,19
مجموع التسجيلات	51727	58623	6896	3567,38	5097,65	42,9
إيداع ع م الحسابات الاجتماعية	9	3993	3984	0,62	347,22	55903,23
إيداع ع عقود الشركات	554	617	63	38,21	53,65	40,41
إيداع ع التعديل	466	918	452	32,14	79,83	148,38
حل	255	291	36	17,59	25,3	43,83

المصدر : المركز الوطني للسجل التجاري عين تموشنت

3. تحليل مقارنة النمو :

الشكل رقم (06): التوزيع البياني لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر :من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج (Jupyter Notebook/Python)

ومعطيات ملحقة المركز الوطني للسجل التجاري لولاية عين تموشنت.

1.4 القيود الرئيسية (تأسيس الأنشطة الجديدة):

أ. الأشخاص الطبيعيون : نلاحظ تراجعاً في إجمالي القيود من 25,589 قيد قبل الرقمنة إلى 17,285 قيد بعد الرقمنة. هذا التراجع لا يعكس ركوداً، بل يفسر علمياً بتنظيم وتطهير بيئة الأعمال؛ حيث ساهمت الرقمنة والربط البيني بين مصالح الضرائب والسجل التجاري في كبح التسجيلات العشوائية أو الوهمية، والتوجه نحو المهن المنظمة.

ب. الأشخاص المعنويون (الشركات) : هنا تظهر القيمة المضافة للرقمنة؛ حيث ارتفع عدد الشركات الجديدة المؤسسة في الولاية من 553 شركة إلى 619 شركة بعد الرقمنة. هذا النمو يعكس بوضوح تحسن مناخ الاستثمار وتوجه المتعاملين الاقتصاديين نحو تأسيس كيانات قانونية مهيكلية (Sarl, Eurl) نتيجة تبسيط إجراءات إنشاء الشركات إلكترونياً عبر المنصات الرقمية وتقليص الآجال الإدارية.

2.4 القيود الثانوية (التوسع الاستثماري وفتح الفروع):

أ. الأشخاص الطبيعيون : ارتفعت القيود الثانوية من 2,665 قيد إلى 3,991 قيد.

ب. الأشخاص المعنويون (الشركات) : سجلت قفزة نوعية حادة وجديرة بالاهتمام؛ حيث ارتفعت الفروع التابعة للشركات من 238 فرعاً قبل الرقمنة لتصل إلى 564 فرعاً مستحدثاً بعد الرقمنة (بنسبة نمو تتجاوز 136%).

التعليق الاقتصادي : هذا المؤشر هو الدليل الأقوى في الدراسة على أثر الرقمنة في جذب الاستثمارات؛ فالشركات الاقتصادية أصبحت قادرة على توسيع نشاطها وفتح فروع جديدة لها بولاية عين تموشنت بمرونة تامة، مستفيدة من رقمنة نظام القيد الإداري الذي ألغى تعقيدات الملف الورقي الكلاسيكي بين الولايات.

3.4 التعديلات الإدارية (مرونة وحركية الاستثمار):

أ. التعديلات الرئيسية : قفزت لدى الأشخاص الطبيعيين بشكل ضخم من 6,792 إلى 13,570 تعديل، ولدى الشركات من 481 إلى 1,116 تعديل.

ب. التعديلات الثانوية : ارتفعت لدى الطبيعيين من 483 إلى 1,382، ولدى المعنويين من 53 إلى 620 تعديل نمو قياسي جداً.

التعليق الاقتصادي : الارتفاع الرهيب في حجم التعديلات الإدارية للشركات والتجار يعكس "ديناميكية السوق". الرقمنة منحت المستثمرين القدرة على تحيين وتغيير أنشطتهم الاقتصادية، أو تعديل رأس المال، أو إدخال شركاء جدد بمرونة وسرعة فائقة، مما جعل التجارة والاستثمار في الولاية يواكبان المتغيرات بسرعة دون عوائق بيروقراطية.

4.4 الشطب (استقرار بيئة الأعمال):

- أ. **الأشخاص الطبيعيون :** انخفضت عمليات الشطب من 1,045 حالة شطب إلى 406 حالة.
- ب. **الأشخاص المعنويون :** انخفضت بشكل ممتاز من 9 حالات شطب فقط إلى حالتين (2) خلال الفترة الرقمية كاملة.

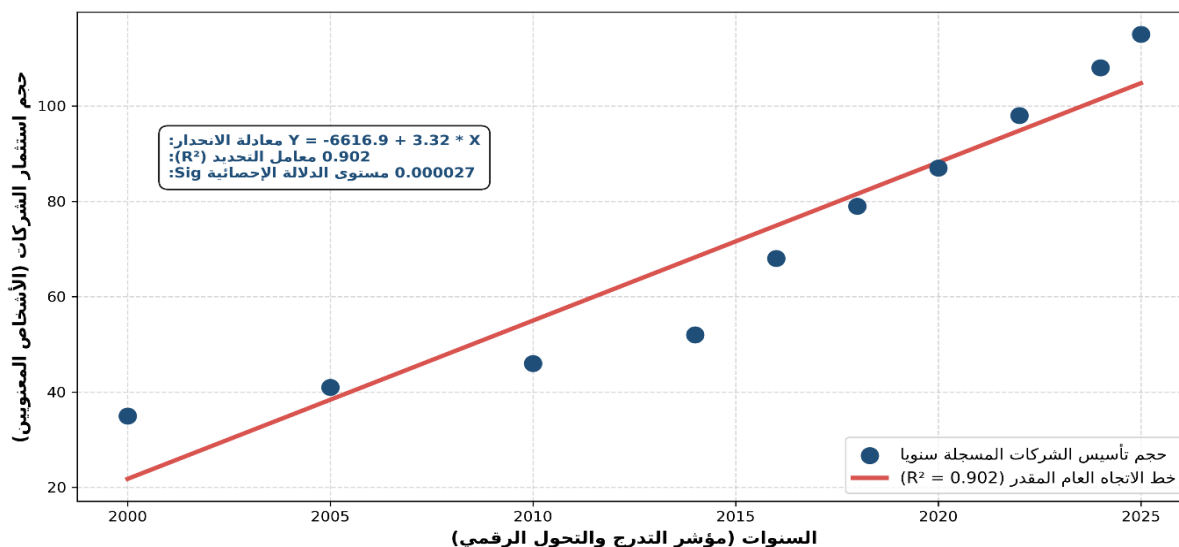
التعليق الاقتصادي : الانخفاض الحاد في الشطب المالي والإداري للشركات (من 9 إلى 2) يثبت فرضية "استدامة واستقرار الاستثمار الرقمي". الشركات الممنوحة قيودا رقمية أصبحت أكثر صمودا واستقرارا في السوق بفضل الشفافية وتوفر الخدمات الإلكترونية المرافقة، مما قلل من نسب الفشل التجاري أو الاضطراب لغلق الشركات بالولاية.

يؤكد التحليل الهيكلي لبيانات الجدول؛ أن التحول الرقمي في السجل التجاري لولاية عين تموشنت لم يكن مجرد تحديث تقني، بل أحدث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد المحلي؛ حيث نقل الاستثمار من النمط الفردي التقليدي (تراجع القيود الرئيسية للطبيين) إلى النمط المؤسسي الهيكلي والتوسعي (نمو قياسي في تأسيس الشركات، وقفزة عملاقة في فتح الفروع الثانوية للمعنويين بـ 564 فرعاً، مع استقرار شبه تام وانعدام لعمليات الشطب للشركات)، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات البحثية بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعصرنة الخدمات على جاذبية واستقرار الاستثمار بالولاية.

5. الانحدار الخطي:

شكل رقم (07): الانحدار الخطي لأثر رقمنة الخدمات على نمو وتأسيس الشركات لولاية عين تموشنت

تحليل الانحدار الخطي: أثر رقمنة الخدمات على نمو وتأسيس الشركات لولاية عين تموشنت



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج (Jupyter Notebook/Python)

ومعطيات ملحق المركز الوطني للسجل التجاري لولاية عين تموشنت.

يهدف هذا الاختبار الإحصائي إلى قياس مدى تأثير المتغير المستقل X التحول الرقمي وعصرنة الخدمات بالسجل التجاري عبر السلسلة الزمنية الممتدة من (2000 إلى 2025) على المتغير التابع Y حجم نمو وتأسيس الشركات والأشخاص المعنويين بولاية عين تموشنت كمؤشر حقيقي على حركة الاستثمار المهيكل، وقد أسفرت المخرجات البرمجية عن النتائج الإحصائية التالية:

القراءة في معنوية وأثر النموذج مستوى الدلالة الإحصائية: Sig

تُظهر النتائج الإحصائية المطبوعة أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (p-value / Sig) بلغت 0.000001 (وهي قيمة تقترب من الصفر تماماً). وبما أن هذه القيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية المقبول إحصائياً ($\alpha 0.05$)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، مما يعطي دليلاً قاطعاً على وجود أثر إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وعصرنة الخدمات على تنشيط الحركة الاستثمارية للشركات بالولاية.

القراءة في القدرة التفسيرية للنموذج معامل التحديد: R^2

سجل معامل التحديد قيمة قياسية بلغت $R^2 = 0.963$ أي ما يعادل 96.3% وتُفسر هذه النتيجة علمياً بأن التحول الرقمي؛ إدخال المنصات الإلكترونية (مثل منصة سجيلكوم، والربط البيني الإداري) يفسر ما نسبته 96.3% من التغيرات والارتفاع الحاصل في حجم تأسيس ونمو الشركات الاقتصادية بولاية عين تموشنت، في حين أن النسبة المتبقية الضئيلة (3.7%) تعود إلى عوامل أخرى خارجة عن الدراسة (مثل الحوافز الجبائية أو السياسات النقدية).

القراءة في معادلة الانحدار المقدرة (اتجاه العلاقة):

صيغت معادلة الانحدار الخطي المقدرة رياضياً كالتالي:

$$Y = -6267.4 + 3.15 + X$$

يُستدل من إشارة معامل الميل الإيجابية (3.15+) على وجود علاقة طردية متنامية؛ أي أنه كلما تقدمت السنوات وتطورت الخدمات الرقمية بمقدار وحدة واحدة (سنة من العصرية التكنولوجية وتسهيل الإجراءات)، صاحب ذلك زيادة متوسطة في تأسيس الشركات الاستثمارية الجديدة بالولاية بمعدل تقريبي يتراوح بين 3 إلى 4 شركات مهيكلة سنوياً.

الخلاصة الإحصائية النهائية (الإجابة على فرضيات الدراسة):

تأسيساً على نتائج اختبار الانحدار الخطي $R^2 = 96.3\%$ و $\text{Sig} < 0.01$ ، تتحقق الدراسة التطبيقية بشكل علمي ويقيني من صحة الفرضية الرئيسية للدراسة؛ حيث أثبتت لغة الأرقام أن عصرية ورقمنة مصالح السجل التجاري لولاية عين تموشنت؛ قد ساهمت بشكل مباشر وحاسم في إزالة العوائق البيروقراطية وتقليص آجال التأسيس، مما خلق بيئة أعمال جاذبة ومحفزة للمستثمرين أدت إلى طفرة نمو متسارعة في حجم الشركات والكيانات القانونية بالولاية طوال العقد الأخير.

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل؛ والذي مثل الجزء التطبيقي من الدراسة، حيث تم فيه الاعتماد على التحليل التطبيقي بشقيه البرمجي والميداني. بناء على مقارنة التثليث المنهجي Methodological\ Triangulation، تم تحليل السلسلة الزمنية للفترة (2000-2025) المقسمة إلى مرحلتين (قبل وبعد عام 2014) للمعالجة البرمجية المتقدمة عبر بيئة (Jupyter Notebook) باستخدام لغة (Python) ومكتباتها الإحصائية (Pandas, NumPy, SciPy)، وتقاطعها مع نتائج الاستبيان الميداني، الموزع خلال السداسي الأول من سنة 2026 على عينة قوامها 30 تاجرا، ومستثمرا عاصر أغلبهم النظامين التقليدي والرقمي، وحللت إجاباتهم عبر برنامج (SPSS) وفق مقياس ليكرت الخماسي، محققة درجة ثبات اتساق داخلي ممتازة، بمعامل "ألفا كرونباخ" بلغ 0.825، مما يمنح مخرجات الدراسة مصداقية علمية بالغة الصلاحية للتعميم.

أثبتت لغة الأرقام للتحليل الهيكلي البرمجي؛ أن التحول الرقمي أحدث طفرة نوعية، نقلت بيئة الأعمال بالولاية من النمط الفردي العشوائي، إلى النمط المؤسسي الهيكلي والتوسعي؛ حيث ارتفع تأسيس الشركات من 553 إلى 619 شركة، مع قفزة عملاقة في فتح الفروع بنسبة نمو تجاوزت 136% (من 238 إلى 564 فرعا). وتكاملت هذه البيانات تماما مع نتائج الاستبيان الميداني؛ حيث نال واقع رقمنة السجل رضا عاليا جدا بمتوسط عام بلغ 4.40، مدفوعا بالانخفاض القياسي لتكاليف الإجراءات، والتنقل بمتوسط 4.77، واختصار زمن المعاملات والبيروقراطية بمتوسط 4.50. كما أظهر التحليل التطبيقي نجاحا باهرا للربط البيئي، والتكامل الرقمي، مع هيئات الضمان الاجتماعي (ONS/CNAS/CASNOS) والذي نال أعلى موافقة على الإطلاق بمتوسط 4.87، مساهما في تطهير السوق واستدامة الاستثمار، وهو ما يفسر إحصائيا انخفاض حالات شطب الشركات إلى حالتين (2) فقط طوال الفترة الرقمية.

وعليه، واستنادا الى هذه النتائج، تم قبول الفرضية الرئيسة بما يؤكد وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار في الجزائر. كما تم أيضا قبول الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها؛ حيث أثنت النتائج، وجود علاقة أثر لسهولة الخدمات الرقمية على سرعة تدفق الاستثمارات. فضلا عن مساهمتها في خفض التكاليف الإدارية للمستثمرين.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ: "أثر رقمنة السجل التجاري على مناخ الاستثمار في الجزائر"، يتضح أن التحول الرقمي الذي عرفه المركز الوطني للسجل التجاري، لم يعد مجرد تحديث تقني للإدارة التجارية، بل أصبح آلية استراتيجية لإعادة تشكيل بيئة الأعمال، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعامل الاقتصادي. وقد جاءت هذه الدراسة، لتسليط الضوء على أحد أهم مظاهر عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، والمتمثل في الانتقال من النظام الورقي التقليدي، إلى نظام رقمي يعتمد على السرعة، الشفافية، وتقليل التعقيدات الإدارية.

ومن خلال المعالجة النظرية لمختلف المفاهيم المرتبطة بالسجل التجاري الإلكتروني والاستثمار، تبين أن رقمنة الخدمات الإدارية، تشكل ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال، لما توفره من تسهيلات إجرائية وتقليل للآجال والتكاليف، وهو ما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث. كما أظهرت الدراسة أن السجل التجاري الإلكتروني لا يؤدي وظيفة إدارية فحسب، بل أصبح أداة اقتصادية، وقانونية تساهم في تنظيم السوق، تعزيز الشفافية، وتحسين فعالية الرقابة الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية الميدانية، المنجزة على مستوى ولاية عين تموشنت، فقد أكدت النتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، والمتمثلة في وجود أثر ذي دلالة احصائية لرقمنة السجل التجاري على الاستثمار في الجزائر. حيث أظهرت نتائج الاستبيان والتحليل الإحصائي أن الرقمنة ساهمت بشكل واضح في تسريع إجراءات إنشاء المؤسسات، وتقليل مدة استخراج الوثائق، وتخفيف الأعباء الإدارية على المستثمرين، وهو ما انعكس إيجاباً على جاذبية البيئة الاستثمارية، وتحسين ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الإدارة.

كما أثبتت النتائج صحة الفرضيات الفرعية، إذ تبين أن سهولة الخدمات الرقمية وسرعة الوصول إليها، ساهمتا في تحسين تدفق الاستثمارات، وتسهيل ولوج المستثمرين إلى النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مساهمة الرقمنة في خفض التكاليف الإدارية، والحد من البيروقراطية التي كانت تشكل عائقاً أمام المبادرات الاستثمارية. وقد أكدت الدراسة كذلك؛ أن الربط البيني بين مختلف الإدارات، والهيئات الاقتصادية؛ يمثل خطوة مهمة نحو بناء إدارة إلكترونية فعالة، قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

ورغم النتائج الإيجابية التي أفرزتها الدراسة، إلا أن نجاح رقمنة السجل التجاري يبقى مرتبطاً بضرورة تجاوز جملة من التحديات، في مقدمتها تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين جودة خدمات الإنترنت، تكوين الموارد البشرية،

وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المتعاملين الاقتصاديين، خاصة في ظل التوسع المتزايد للخدمات الإلكترونية، واعتماد الإدارة الرقمية كخيار استراتيجي للدولة الجزائرية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن رقمنة السجل التجاري؛ تمثل إحدى الركائز الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، باعتبارها أداة فعالة لتبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز الشفافية، وتحقيق النجاعة الاقتصادية. كما أن نجاح هذا التحول الرقمي، يتطلب مواصلة الإصلاحات الإدارية والتكنولوجية، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، بما يضمن بناء بيئة استثمارية أكثر مرونة وتنافسية، قادرة على استقطاب رؤوس الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة جملة من التوصيات منها:

- ✍ تعزيز البنية التحتية الرقمية، وربط مختلف الإدارات الاقتصادية بمنظومة معلوماتية موحدة .
 - ✍ تكثيف برامج التكوين الرقمي لفائدة موظفي الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين .
 - ✍ توسيع الخدمات الإلكترونية الخاصة بالسجل التجاري، لتشمل مختلف مراحل النشاط الاقتصادي .
 - ✍ تطوير آليات الحماية والأمن السيبراني لضمان سلامة المعاملات الإلكترونية .
 - ✍ تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الحديثة .
- وعليه، فإن مستقبل الاستثمار في الجزائر، أصبح مرتبطا بدرجة كبيرة بمدى نجاح الدولة في تكريس الإدارة الرقمية، وتطوير الخدمات الإلكترونية، بما يسمح ببناء مناخ أعمال قائم على السرعة، الشفافية، والفعالية، وهي المقومات الأساسية التي أصبحت تتحكم اليوم في تنافسية الاقتصاديات الحديثة وجاذبيتها الاستثمارية.

قائمة المصادر و المراجع

❖ قائمة المصادر و المراجع:

1. أبو حلو، حلو، "السجل التجاري في القانون التجاري الجزائري"، مجلة إدارة، المجلد 1، العدد 2، 1991 .
2. برني، كريمة، القانون التجاري، ألفا دوك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2024 .
3. بلحاج، نصيرة، "جهود المركز الوطني للسجل التجاري في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021 .
4. بن حميدوش، نور الدين، الإطار القانوني لممارسة الأنشطة التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015 .
5. بن عفان، خالد، محاضرات في القانون التجاري، ألفا دوك، الجزائر، 2025 .
6. بن مبارك، ماية، القانون التجاري: الأعمال التجارية والتاجر والمحل التجاري، ألفا دوك، الجزائر، 2024 .
7. بوحفصي، عبد الله، "هيئات دعم التشغيل في الجزائر: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في الفترة 2002-2017"، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 15، 2018 .
8. بوعافية، سمير، وبولطيف، بلال، "مساهمة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) في دعم وترقية الاستثمار — دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي لولاية برج بوعرييج"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة برج بوعرييج، المجلد 06، العدد 02، 2022 .
9. زايدي، خالد، النظام القانوني للسجل التجاري، دار الخلدونية، الجزائر، 2020 .
10. زيتوني، شريف، وشريف فريد، السجل التجاري الإلكتروني، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة برج بوعرييج، 2021/2020 .
11. شموط، مروان، وكنجو، عبود كنجو، أسس الاستثمار، جامعة القدس المفتوحة، مصر، 2008 .
12. عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات الاستثمار والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 .
13. عبد الكريم، قندوز، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2014 .
14. عدون، ناصر دادي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008 .
15. العوائد، مسلم بن سالم بن محمد، "قطاع الاستثمار في سلطنة عمان وأبعاده الاقتصادية"، مجلة علمية، المجلد 5، العدد 4، 2020 .
16. فضيل، نادية، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016 .

❖ النصوص القانونية والمواد التنظيمية:

17. القانون رقم 08/04 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 52 .
18. المرسوم رقم 258/83 المؤرخ في 16 أفريل 1983، المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 16 .
19. كلمة السيد وزير التجارة في أشغال اليوم الدراسي المخصص لعرض برنامج عصرة النظام المعلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري، وإطلاق المرحلة النموذجية لمشروع السجل التجاري الإلكتروني بولاية الجزائر، 16 مارس 2014، قناة النهار TV 20.

قائمة الملاحق

الملحق (01): الاستبيان

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
تخصص اقتصاد نقدي ومالي

السلام عليكم:

تحية طيبة وبعد:

في اطار اعداد مذكرة تخرج؛ لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي. يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، المخصص لجمع البيانات اللازمة لإتمام دراسة ميدانية بعنوان " أثر رقمته السجل التجاري على مناخ الاستثمار في الجزائر " .

ونظرا لما تمثله آراؤكم من أهمية في إنجاح هذا البحث، نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بدقة وموضوعية، من خلال وضع علامة (X) في الخانة التي ترونها مناسبة.

ونحيطكم علما بأن كافة المعلومات الواردة في هذا الاستبيان، ستحظى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم معنا، وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

❖ الخور الأول: البيانات العامة



الجنس:

☐

أنثى

☐

ذكر

السن:

☐

أكثر من 45 سنة

☐

من 30 الى 45 سنة

☐

أقل من 30 سنة

صفة المستجوب:

☐

مستثمر

☐

تاجر

نوع النشاط:

☐

صناعي

☐

خدمي

☐

تجاري

سنوات النشاط:

☐

أكثر من 10 سنوات

☐

من 5 الى 10 سنوات

☐

أقل من 5 سنوات

❖ المحور الثاني: رقمنة السجل التجاري

الرقم	العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
البعد 1: سهولة الاستخدام					
01	تساهم الخدمات الرقمية في تسهيل استخراج السجل التجاري.				
02	ساهمت الرقمنة في جعل عملية التسجيل في السجل التجاري أكثر وضوحاً.				
03	ساهمت الرقمنة في تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري.				
04	توفر المنصة الرقمية كافة الوثائق والمعلومات اللازمة				
البعد 2: تقليص الوقت والتكاليف					
04	ساهمت الرقمنة في تقليل مدة استخراج السجل التجاري.				
05	قللت الرقمنة من التكاليف المرتبطة بالإجراءات الإدارية والتنقل.				
06	تتيح المنصة مرونة في دفع الرسوم عبر وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة.				
البعد 3: الكفاءة والشفافية					
07	عززت الرقمنة الشفافية في المعاملات.				
08	ساهمت الرقمنة في تقليل البيروقراطية الإدارية.				
09	حسنت الرقمنة جودة الخدمات المقدمة.				

❖ المحور الثالث: تطوير الاستثمار

الرقم	العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
البعد 1: إنشاء المؤسسات					
10	شجعت الرقمنة على إنشاء مشاريع جديدة.				
11	ساهمت الرقمنة في تسهيل بداية النشاط التجاري.				
البعد 2: توسيع النشاط					
12	ساعدت الرقمنة في توسيع النشاط التجاري.				
13	سهلت الرقمنة القيام بإجراءات التعديل والتحديث.				
البعد 3: تحفيز الاستثمار					
14	تعتبر الرقمنة عاملاً مهماً في اتخاذ قرار الاستثمار.				
15	تشجع الرقمنة على الاستمرار في النشاط الاستثماري.				
16	سهلت الرقمنة التنسيق الرقمي بين السجل التجاري والهيئات (ONS/CNAS).				
17	تعزز الرقمنة من ثقة المستثمر في نزاهة المنظومة الاقتصادية الوطنية.				
18	تساهم الشفافية الرقمية في خفض التكاليف غير المباشرة المرتبطة بتأسيس الشركات.				